«الفرار من الثقل واللبس»

دراسة صرفية في بنية الكلمة العربية

إعداد

الدكتورة/أمر هاشم محمد السيد

المدرس بقسم اللغويات-كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالزقازيق-

جامعة الأزهر

Omhashemmetwaly.٢١٦٧@azhar.edu.eg

١٤٤٥هـ = ٢٠٢٤م.

ملخص البحث

تميل اللغة العربية إلى التخلص من الثقل واللبس، وتفرُّ من ذلك بأساليب متعددة، كالفرار بالإبدال أو الإعلال أو التصحيح وكالفرار بالإدغام أو امتناعه، وهذه الأساليب هي ظواهر في اللغة العربية تطرأ على بنية الكلمة طلبا للخفة؛ لذلك جاء البحث بعنوان:

(الفرار من الثقل واللبس) دراسة صرفية في بنية الكلمة العربية

وكان هدفي من اختيار هذا الموضوع الرغبة في التعمق في الدراسات الصرفية، ومعرفة الأمور التي تحدث ثقلا أو لبسا في بنية الكلمة العربية، والكشف عن أساليب الفرار منها.

واقتضت خطة البحث أن ينتظمَ في تمهيدٍ، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للمحتويات.

ذكرتُ في التمهيد مفهوم الفرار وألفاظه التي وردت في كتب النحويين.

المبحث الأول: الفرار من الثقل واللبس في باب جمع التكسير.

المبحث الثاني: الفرار من الثقل واللبس في باب التصغير.

المبحث الثالث: الفرار من الثقل واللبس في باب النسب.

المبحث الرابع: الفرار من الثقل واللبس في باب الإبدال والإعلال.

المبحث الخامس: الفرار من الثقل واللبس في باب الإدغام.

وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصلت إليها خلال البحث وذيلتها بفهرس للمصادر والمراجع وآخر للمحتويات.

الكلمات المفتاحية: الفرار ـ الثقل ـ اللبس.

Abstract

The Arabic language tends to get rid of heaviness or ambiguity, and it escapes from that in various ways, and among those methods are escaping by substitution, the benefits, correction or the syllables and his abstention. These methods are phenomena in the Arabic language that occur in the structure of the word in order to seek lightness therefore, the research came under the titled: (**Escape** from heaviness and wear in the structure of the word)a morphological study of word structure.

My goal in choosing this topic was to the desire to go deeper in to studies on the matters that create weight or confusion in the word, and to discover ways to escape from it.

The search plan required that it be organized in to introduction, five sections, conclusion and an index of sources refrences and another for contents.

The first section: Escape in the section on collecting crushing.

The second section: Escape in the chapter on minimization.

The third section: **Escape** in the chapter on lineage.

The fourth section: Escape in the chapter on substitution.

The fifth section: Escape in the chapter on the syllables.

In the conclusion, I mentioned the most important results that emerged during the research and appended it with an index of sources refrences and post for contents.

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي لم يُستفتَحْ بأفضلَ من اسمه كلامٌ، جاعلِ الحمدِ مفتتحَ قرآنِه، وآخرَ دعوى أهلِ جِنانِه، أحمَدُه على أن جعلنا خيرَ أمَّةٍ، وأنطقنا بلسَان أهلِ الجنَّةِ حمداً يؤنس وحشيَّ النِّعمِ من الزوال، ويحرسُها من التغير والانتقالِ، والصلاة والسلام على خيرته من خلقه، وحجته في أرضه، محمد بن عبدِ الله وعلى آله الطيبين الأخيار، وبعْدُ:

فممَّا لا شكَّ فيه أنَّ ظاهرةَ الفرار ترتبط ارتباطا وثيقا بظاهرة الثقل واللبس على المستوى النحوي والصرفي واللغوي، واقتصرتُ في هذا البحث على دراسة الفرار في بعض المباحث الصرفية، وهي: (جمع التكسير، التصغير، النسب، الإبدال والإعلال)، ولأنَّ العرب يميلون في لغتهم إلى الخفة، ويدفعون ما يسبب فيها ثقلا أو لبسا؛ فقد تنوعت لديهم أساليب دفع مثل ذلك، كالفرار بالإبدال أو الإعلال أو التصحيح، والفرار بالإدغام أو امتناعه، ففي (باب التصغير): يمنعون ردّ تاء تخمة لأصلها فقالوا: (تُخيمة)، فرارا من ثقل الواو والضمة، ومنعا للبس تجدهم ينسبون إلى الجمع المسمَّى به على لفظه مع أنَّ الأصل في الجمع أن يُردَّ لواحده عند النسب إليه، فعدَلوا عن ذلك حتى لا يلتبس الجمع بالمفرد، وذلك نحو: كِلابيّ، فإنَّهم إن نسبوا إلى واحده يلتبس الجمع بالمفرد، وهناك أمور أخرى ستقف عليها خلال البحث بمشيئة الله-تعالى-؛ لذلك وقع اختياري-بعد اختيار الله-عزَّ وجلَّ- على موضوعٍ بعنوان:

(الفرار من الثقل واللبس) دراسة صرفية في بنية الكلمة العربية

وكان لاختيار البحث أهداف، هي:

أولًا: الكشف عن الظواهر اللغوية الناتجة عن الفرار الثقل أو اللبس، والتي تُعرف بأساليب الفرار كالفرار بالإبدال والإعلال.

ثانيًا: المشاركة ببحث مستقل يجمع ما دخله الفرار منعا من الثقل أو اللبس.

ثالثًا: الرغبة في التعمق في الدراسات الصرفية، ومعرفة التغييرات التي تطرأ على بنية الكلمة.

رابعًا: تساعد هذه الدراسة على التفريق بين أنواع الثقل كتوالي أمثال، أو توالي متحركات، أو مجيء ياء بعد ضم، أو غير ذلك.

منهجي في البحث:

اتبعت في البحث المنهج التاريخي والاستقرائي والتحليلي، كما يأتي:

أولًا: وضعت عنوانا مناسبا لكل مبحث.

ثانيًا: استندت في كل مبحث إلى أقوال العلماء فيه وحججهم بالرجوع إلى كتبهم أو الكتب التي نقلت عنهم، وإن وجدت مسائل خلافية كنت أناقش آراء العلماء فيها وأذكر حجَّةَ كل رأي-إن وُجدت-.

ثالثًا: راعيت الترتيب الزمني للعلماء عند ذكر أقوالهم حول المسألة المختلَف فيها.

رابعًا: عزوتُ الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، ووثقت جميع الشواهد الواردة في البحث.

خامسًا: ذيلتُ البحث بعدة نتائج توصلت إليها أثناء البحث.

خطة البحث:

انتظم البحث في مقدمةٍ وتمهيدٍ وخمسةِ مباحثَ وخاتمةٍ وفهرسٍ للمصادر والمراجع، وآخر للمحتويات.

أما المقدمة فذكرت فيها الهدف من البحث، وخطته والمنهج الذي سرتُ عليه.

أما **التمهيد ففيه بيان مفهوم الفرار في اللغة العربية** والألفاظ التي وردت بمعنى الفرار في كتب النحاة.

المبحث الأول: الفرار من الثقل واللبس في باب جمع التكسير.

المبحث الثاني: الفرار من الثقل واللبس في باب التصغير.

المبحث الثالث: الفرار من الثقل واللبس في باب النسب.

المبحث الرابع: الفرار من الثقل واللبس في باب الإبدال والإعلال.

المبحث الخامس: الفرار من الثقل واللبس في باب في باب الإدغام.

الخاتمة: ذكرت فيها أهمَّ النتائج التي توصلت إليها خلالَ البحث ثم ذيلتها بفهرسي المحتويات والمراجع.

الدراسات السابقة للبحث:

توصلت من خلال البحث إلى عدة دراسات سابقة هي:

أولًا: ظاهرة توالي المثلين في الصرف العربي دراسة تحليلية، د/ عصام سيد أحمد عامرية، جامعة الفيوم، مجلة كلية دار العلوم٢٠٠٥م-العدد١٤، المجلد١٤.

ثانيًا: الأصل النحوي توالي الأمثال اللفظية والمعنوية، د/ منيرة بنت محمود الحمد، قسم اللغة العربية-جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية-الرياض.

ثالثًا: ظاهرة كراهة توالي الأمثال في العربية، تأليف/ الخليل عبد القادر مرعي العلي-جامعة مؤتة.

رابعًا: نظرية توالي المتحركات وأثرها في توجيه فكر العرب الصوتي، تأليف/ أ.د/ محمود إبراهيم حسن إبراهيم، جامعتي الأزهر بمصر، وتبوك بالسعودية، مجلة الباحث، المجلد١٠، العدد٢.

خامسًا: الفرار اللغوي في كتاب سيبويه، دراسة في استقرائه واصطلاحه وعلله، تأليف/ الجبوري صالح كاظم عجيل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد١، العدد١٦، جامعة بابل-العراق ٢٠١٤م.

التمهيد

أولًا: مفهوم الفرار في اللغة العربية

الفرار لغة: الفرُّ والفرار: الرَّوغان والهَرب، فرَّ يفرُّ فراراً أي هربَ، وهو وصفٌ بالمصدر للواحد والمثنى والجمع، يُقال: رجلٌ فرٌّ، ورجلان فرٌّ، ورِجال فرٌّ[1].

وقيل: فَرَّار وفَرور وفَرورة، وأفرَرتُه: حملته على أن يفرَّ، ويُقال: امرأة غرَّاء فَرَّاء: حسنة الثغر، وإنَّها لحسنة الفِرَّة أي: الابتسام، والفرسُ يفرر اللجام إذا خلعه عن رأسه[2].

الفرار اصطلاحا:

لم أجد في كتب اللغة تعريفا اصطلاحيا لكلمة الفرار، وبالبحث يمكن القولُ بأنَّه: «ظاهرةٌ لغويةٌ ناتجةٌ منَ التخلصِ ممَّا كُرِه نطقُه أو خِيفَ التباسُه بغيره». وممَّا وجدته في بعض الدراسات الحديثة أنَّه: «ظاهرة تصورها اللغويون حين يهرب فيها اللغوي الفصيح من نطقٍ يستثقله؛ فيلجأ إلى ما يستخفه أو من نطقٍ ملبس فيأمن معه»[3].

والفرار يكون من الكراهة، كفرار العرب من توالي أربع متحركات في الفعل الماضي فيسكنون آخره عند اتصاله بتاء الفاعل المتحركة، وأساليب الفرار هي الوسائل التي تلجأ إليها بغرض التخفيف أو أمن اللبس.

ألفاظ الفرار في كتب النُّحاة:

عبَّرَ النحويون عن الفرار بعدة ألفاظ، منها ما كان مشتقا من الفرار ماضيا أو مضارعا، ومنها ما كان مرادفا لها كما يأتي:

---

١) ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (ف ر ر) ٦/ ٣٥٦.

٢) ينظر: أساس البلاغة للزمخشري ٢/ ١٥.

٣) الفرار اللغوي في كتاب سيبويه ص٣٦٩.

أولًا: لفظ المصدر (الفرار):

من ذلك قول الرضي: «الفرار من المتنافيين مستحسن»[١].

ثانيًا: الماضي من الفرار(فرَّ):

من ذلك قول سيبويه: «وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو؛ فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أفعلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكرياء، وأصفياء،، وذلك أنَّهم يكرهون تحريك هذه الياءات وقبلها حرف مفتوح، فلمَّا كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فرُّوا إليها كما فرُّوا إليها في المضاعف[٢]»[٣].

ثالثًا: المضارع من الفرار(يفرُّون):

من ذلك قول سيبويه: «قالوا في غِداء غِدَاوِيّ، ورِداء رِدَاويّ، فلما كان من كلامهم قياسا مستمرا أن يبدلوا الواو مكان هذه الهمزة في هذه الأسماء استثقالا لها، صارت الواو إذ كانت في الاسم أَولى لأنَّهم قد يبدلونها وليست في الاسم فرارا

إليها، فإذا قدروا عليها في الاسم لم يُخرجوها، ولا يفرُّون إلى الياء»[٤].

رابعًا: اسم التفضيل من الفرار(أفرّ):

من ذلك قال الرضي: «كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أَفَرّ»[٥].

خامسًا: الفعل (هربَ):

---

١) المرجع السابق ٣/ ٢٥٦.

٢) يقصد بالمضاعف نحو: شديد، وعزيز؛ فيجمع على (أشِدَّاء، وأعزَّاء) على زنة (أفعِلاء).

٣) الكتاب٣/ ٦٣٥.

٤) المرجع السابق ٣/ ٣٤٩.

٥) شرح الشافية للرضي ٣/ ١٢٩.

من ذلك قول ابن يعيش: في الفرار بقلب الواو إلى الياء لا العكس؛ لخفة الياء في نحو: (سيِّد): « وإنَّما جُعل الانقلاب إلى الياء لوجهين: أحدهما: أنَّ الياء من حروف الفم أكثر منه في حروف الطرفين، الثاني: أنَّ الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لخفتها»[1].

سادسا: المصدر (هروبا):

من ذلك قول ابن عصفور: «قائم وبائع، الأصل فيهما: قاوِل وبايِع، فتحركت الواو والياء وقبلهما فتحة وليس بينها وبينهما حاجز إلا الألف الزائدة...فقُلبتا ألفا، فاجتمع ساكنان، فأُبدل من الثانية همزة وحُرِّكت هروبا من التقاء الساكنين، وكانت حركتها الكسر على أصل التقاء الساكنين»[2].

سابعا: كراهية الالتباس أو خوف الالتباس:

من ذلك قول سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قولهم في (عبد مناف) منافيّ، فقال: أمَّا القياس فكما ذكرتُ لك، إلا أنَّهم قالوا (منافيّ) مخافة الإلباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسمـًا من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس»[3].

وقال الرضي: «وعند سيبويه والخليل أنَّ (سُوَير وقُوول) لم يُدغما لكون الواوين عارضين وقول المصنف أَولَى وهو أنهما لم يدغما لخوف الالتباس»[4].

ثامنا: التفصِّي:

قال الرضي: «وتفصِّيا من استثقال ياء بعد ضمة لو بقيتا كذلك»[5].

---

١) شرح المفصل ١٠/ ٢٣،٩٤.

٢) الممتع ص٢١٨.

٣) الكتاب ٣/ ٣٧٦.

٤) شرح الشافية ٣/ ٢٣٨.

٥) ينظر الفرار اللغوي في كتاب سيبويه (ص٣٧١)، وذكر الباحث أنَّ هذا اللفظ يتيم لم يستعمل إلا في هذا الموضع.

المبحث الأول
الفرار من الثقل واللبس في باب جمع التكسير

الأول: الفرار من الثقل، كما يأتي:

أولًا: الفرار من مجيء الياء والواو إثر ضم، **لذا قلبوا الضمة كسرة، والواو ياءً ثم** حذفوا الياء الأصلية في نحو: (أظبٍ، وأجرٍ) جمع ظبي وجرو، حيث جُمع اللفظان على أدنى العدد وهو (أفعُل)، فحصل ثقل، لوقوع الياء في (ظبْي)، والواو في(جرْو) إثر ضم، ويكون الفرار حينئذٍ من هذا الثقل بقلب الضمة كسرة، والواو في (أجرو) ياءً ثم تُحذف الياء الأصلية في (أظبِي)، والمنقلبة من الواو في (أجرِي) لتصيرا: أظبٍ، وأجرٍ، كقاضٍ وغازٍ[1].

قال سيبويه: «تقول: ظبيٌ وظبيان، وأظبٍ وظباء، كما قالوا: كلبٌ وكِلبان، وأكلب وكلاب، ودلوٌ ودِلوان، وأدلٍ ودلاء، وثديٌ وثَديان وأثدٍ وثُديٌ»[2].

وعلل لذلك ابن يعيش فقال: «أمَّا ما كان معتل اللام من نحو دلو وحقو وجرو فإنه يجمع في أدنى العدد على القياس، فيقال: أدلٍ وأحقٍ وأجرٍ، والأصل: أدلو وأحقو فوقعت طرفا وقبلها ضمة وليس من الأسماء المتمكنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المصير إلى بناء لا نظيرَ له فأبدلوا من الضمة كسرة ثم قلبوا الواو ياء لتطرفها ووقوع الكسرة قبلها فصار من قبيل المنقوص كقاض وغازٍ»[3].

وأكَّد ذلك الشاطبي فقال: «فلْس أفلُس...وكذلك ظبيٌ أظبٍ، وثديٌ أثدٍ، ودلوٌ أدلٍ، هذا كله قياس»[4].

---

١) ينظر: المقاصد الشافية ٧/ ٢٥-٢٧، التصريح ٢/ ٥٠٠، همع الهوامع ٣/ ٣٠٨.
٢) الكتاب ٣/ ٥٦٧.
٣) شرح المفصل ٥/ ٣٥.
٤) المقاصد ٧/ ٢٦.

ثانيًا: الفرار من جمع ما أوله ياء على (فِعَل) أو (فِعال)، نحو يَقِظ؛ هربا من ثقل الكسرة في الياء أول الكلمة.

قال الشاطبي: «ما كان من الأسماء فاء الكلمة فيه ياء لم يُجمع على (فِعَل)، ولا على (فِعال) على حال؛ لأنَّ الكسرة في الياء في أول الكلمة مستثقلة»[١].

ثالثًا: الفرار من الضمة في الواو والياء، لذا جمعوا (فَعْل) معتل العين جمع قلة على (أفعال) هربا من (أفعُل)؛ للفرار من الضمة في الواو والياء، فقالوا: أسواط، وأثواب في (سوْط، وثوب)، وأبيات وأقياد، في (قيْد وبيْت)، وما كانت عينه ألفا يُجمع أيضا على (أفعال)، نحو: باب أبواب، ونظيره من غير المعتل: فرْخ أفراخ، وفرد أفراد[٢].

قال سيبويه: «وقوس أقواس، وإنَّما منعهم أن يبنوه على (أفعُل)؛ كراهية الضمة في الواو، فلما ثقُل ذلك بنوه على (أفعال)، وله في ذلك أيضا نظائر من غير المعتل، نحو: أفراخ وأفرادٍ، ورفعٍ وأرفاعٍ...فلما كان غير المعتل يُبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى»[٣].

وقال ابن يعيش: «أما المعتل العين من نحو: سوْط وحوض وشيخ وبيْت، فإنَّه إذا أُريد به أدنى العدد جُمع على (أفعال)...عدلوا في المعتل عن (أفعُل) كراهية الضم في الواو والياء»[٤].

وما جاء خلاف ذلك فقد جاء على الأصل، نحو: عين أعيُن، والضمة في الواو أثقل من الضمة في الياء[٥].

---

١) المرجع السابق ٧/ ٨٥.
٢) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٨٦،٥٨٧، الهمع ٣/ ٣٠٩.
٣) الكتاب ٣/ ٥٨٧.
٤) شرح المفصل ٥/ ٣٤.
٥) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٨٨.

رابعًا: الفرار من جمع (فَعْل) معتل العين بالواو على (فُعُول) جمع كثرة، فرارا من كراهية الضمة في الواو والحرف الذي قبلها، فقالوا في سوْط وثوْب: سياط، وثياب، بخلاف صحيح العين ومعتل العين بالياء فجمعهما على(فُعُول)، تقول: كأْس كُؤُوس، وبيْت بيُوت، وعلَّة ذلك أنَّ الضمة على الياء أخف منها على الواو [١].

قال سيبويه: «هذا باب تُقلب الواو فيه ياءً لا لياءٍ قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء، وذلك قولك: حالت حيالا وقمتُ قياما...ومثل ذلك سوط وسياط وثوب وثياب ورَوضة ورياض لمَّا كانت الواو ميتة ساكنة شبهوها بواو (يقول)؛ لأنَّها ساكنة مثلها، ولأنَّها حرف الاعتلال»[٢].

وعلَّل لذلك ابن يعيش فقال: «إذا تجاوزت أدنى العدد كانت بنات الواو على (فِعال)، نحو: سَوْط وسياط، وحَوْض حياض، كأنَّهم كرهوا (فُعُولا) لأجل الضمة على حرف العلة مع واو الجمع»[٣].

خامسًا: الفرار من مجيء (فُعُل) جمعا لـ(فَعْل) في الأسماء، فجعلوه في المصادر ويكاد ألا يكون في الأسماء، فمن المصادر: نحْوٌ نحُوٌ[٤].

سادسا: الفرار من جمع (فَعَل) على (فُعُول) في معتل العين نحو: جار، وقاع، فجمعوه على (فِعلان)، فقالوا: جيران، قيعان، فرارا من الضمة والواو بخلاف نحو: أسد أُسُود؛ فليس فيه الثقل الذي يحصل في معتل العين؛ فجاء على(فُعُول) ولم يأت معتل العين على هذا الوزن بسبب سكون عينه وقلبها ألفا[٥].

وجمعوا نحو (دار) على (فُعْل) فقالوا: دُور، كما قالوا أسَد أُسْد، وذلك فرارا من ثقل(فُعُول) أيضا.

---

١) الكتاب ٣/ ٥٨٧.
٢) السابق ٤/ ٣٦٠.
٣) شرح المفصل٥/ ٣٤،٣٥.
٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٥٨٨.
٥) ينظر: المرجع السابق ٣/ ٥٩٠.

ثامنا: الفرار من كراهية اجتماع الضمتين، فإنَّك لو جمعت (فُعْلَة)على فُعُلات للكثرة، وقلتَ رُكبة رُكُبات ففروا من هذا الثقل، وجعلوا جمع القلة منه هو الذي يُجمع بالألف والتاء، وأمَّا الكثرة فجمعوه على (فُعَل)،و(فِعال)، وقالوا: رُكبة رُكَب ورِكاب.

قال ابن يعيش: «ويُجمع -أي فُعْلة-في الكثير على (فُعَل) قالوا: رُكَب وظُلم،...كراهية الضمتين »[1].

ثم قال: «وقالوا في غير المضاعف: بُرمة بِرام، ونُقرة نِقار»[2].

ـتاسعا: الفرار من ثقل التضعيف واجتماع المثلين فجمعوا المضاعف من (فُعْلة) على (فِعال) لا (فُعَل)؛ لتفصل الألف بين المثلين، فجمعوا: قُبَّة على قِباب لا قُبَب.

قال ابن يعيش: «وقد يجيء-أي فُعْلَة-على (فِعَال) في المضاعف، قالوا: جُبَّة وجِباب، وقُبَّة وقِباب، وهو كثير»[3].

ومثله الفرار من جمع (فِعال) المضاعف على(فُعُل)[4]، كراهية التضعيف أيضا فقالوا في جمعه: (أفعِلة)، نحو: (كِنَان أكنَّة)، و(عنان أعنَّة)، أما إن كان غير مضاعف فيأتي قياسا على (فُعُل)، ككِتاب كُتُب.

قال سيبويه: «وأمَّا ما كان منه-أي فِعال- مضاعفا فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف...وذلك قولهم: جِلال وأجلَّة، وعِنان وأعنَّة»[5].

---

١) شرح المفصل ٥/ ٦٢، ٦٣.

٢) السابق ٥/ ٦٣.

٣) السابق ٥/ ٦٣.

٤) هذا الامتناع ليس ممنوعا ألبتة بل هو أكثري، حيث ورد منه عن العرب نحو: عِنان عنُن، وذُباب ذُبٌّ، أمَّا غير ذلك نحو: قضيب قضُب، وكثيب كُثُب، ورغيف رُغُف ونحو ذلك فهو قياسي، ينظر: المقاصد ٧/ ٧١.

٥) الكتاب ٣/ ٦٠١.

وعلَّل لذلك الشاطبي فقال: «تقول: فَدَان وفُدُن، وقَذال وقُذُل...قال سيبويه في (فِعال): وأما ما كان منه مضاعفا فإنَّهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنَوا به الكثير، تركوا ذلك كراهية التضعيف...يعني أنَّهم اقتصروا على بناء القلة لأجل أنَّهم لو جمعوا على (فُعُل) لقالوا في كِنان كُنُن، فكان يجتمع المثلان وذلك مستثقل»[1].

وقال أيضا: «فلا تقول في نحو: مِداد مدُد، ولا في جَنان جُنُن، ولا في رباب رُبُب، ولا ما أشبه ذلك كراهية التضعيف»[2].

عاشرا: الفرار من جمع (فَعال أو فِعال) معتل اللام بالياء أو الواو على (فُعُل) فجمعوه على (أفعِلة) وإن أرادوا الكثير؛ فرارا من اعتلال الياء، ومن ذلك: سماء، وعَطاء، فتأتي على(أفعِلة)، فتقول: (أسمية وأعطية)[3].

قال سيبويه: «وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو، فإنَّهم لا يُجاوزون به أدنى العدد، كراهية هذه الياء مع الكسرة، والضمة لو ثقَّلوا والياء مع الضمَّة لو خفَّفُوا، فلما كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد، إذ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد، وذلك قولهم: رِشاء وأرشِية، وسِقاء وأسقِي»[4].

حادي عشر: الفرار من جمع نحو: عَدُو وفَلُو على (فُعُل)، أو (فِعلان)، هربا من الكسرة التي قبل الواو وإن كان بينهما حرف ساكن إلا أنَّه حاجزٌ ضعيفٌ؛ لذا فرُّوا إلى وزن (أفعال)، فقالوا: أعداء، وأفلاء[5].

١) المقاصد ٧/ ٤٦.
٢) السابق ٧/ ٧٠.
٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٦٠٣.
٤) الكتاب ٣/ ٦٠٢.
٥) ينظر: السابق ٣/ ٦٠٨.

قال سيبويه: «وقد كسَّروا شيئا من بنات الواو على (أفعال)، قالوا: أفلاء وأعداء، والواحد فلوٌ وعدوٌ، وكرهوا (فُعُل) كما كرهوا في (فُعال)، وكرهوا (فِعلان) للكسرة التي قبل الواو وإن كان بينهما حرفٌ ساكن؛ لأنَّه ليس حاجزا حصينا»[1].

ثاني عشر: الفرار من الثقل الحاصل من الانتقال من كسر إلى واو إذا وقعت الواو إثر كسر، فقلبوا الواو ياء لمناسبة تلك الكسرة، نحو (جِواد) فتقلب الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها فتصير (جِياد)[2].

ثالث عشر: الفرار من جمع (فَعِيل) بمعنى فاعل معتل اللام على (فُعَلاء)، نحو: وليّ، وغنيّ، لأنَّه لو جمع (غنيّ) وهو معتل اللام على (غُنَياء)؛ لتحرك حرف العلة (الياء) وقبله مفتوح فينقلب إلى ألف؛ فيجتمع ألفان فلو حذفت إحداهما فتختل الكلمة[3].

قال سيبويه: «وأمَّا ما كان من بنات الياء والواو؛ فإنَّ نظير (فُعَلاء) فيه (أفعلاء)، وذلك نحو: أغنياء، وأشقياء، وأغوياء، وأكرياء، وأصفياء،، وذلك أنَّهم يكرهون تحريك هذه الياءات وقبلها حرف مفتوح، فلمَّا كان ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فرُّوا إليها كما فرُّوا إليها في المضاعف[4]»[5].

أما معتل العين نحو: طويل، وقويم؛ فيُجمع على (فِعال)، تقول: طِوال، قِوام.

الثاني: الفرار من اللبس، كما يأتي:

أولًا: الفرار من التباس الاسم بالصفة فمنعوا جمع ما أصله صفة للمؤنث وأُجري مجرى الأسماء على (فواعل) وجمعوها على فِعال وفُعلان، كصاحب صِحاب،

---

١) السابق ٣/ ٦٠٨.

٢) ينظر: التصريح ٢/ ٥٣٨.

٣) ينظر: السابق ٢/ ٥٤٦.

٤) يقصد بالمضاعف نحو: شديد، وعزيز؛ فيجمع على (أشِدَّاء، وأعزَّاء) على زنة (أفعِلاء).

٥) الكتاب٣/ ٦٣٥.

وجريب جُربان، فإذا أُمن اللبس جمعتَ على (فواعل) كفارس فوارس؛ لأنَّه لا يقع في كلامهم إلا للرجال، وكذا (حوارث)، فهو اسم خاص كزيد.

قال سيبويه: «وأمَّا ما كان أصله صفة فأُجريَ مُجرى الأسماء فقد يبنونه على (فُعلان)، كما يبنونها، وذلك راكب ورُكبان وصاحب وصُحبان...وقد كسَّروه على (فِعال) قالوا: صِحاب، حيث أجروه مُجرى (فَعيل)، وذلك نحو: صِحاب، ولا يكون فيه (فواعل)، كما كان في: تابل وخاتم وحاجر؛ لأنَّ أصله صفة وله مؤنث»[1].

ثانيًا: الفرار من اللبس بين الصحيح ومعتل اللام، وذلك كجمع الوصف[2] صحيح اللام الذي على وزن فاعل على (فَعَلة) بفتح الفاء، نحو: كافر كفَرة، وكاهن: كهَنَة، وفاجر: فجَرة، وأما معتل اللام من الوصف المذكر العاقل؛ فيجمع على (فُعَلة) بضم الفاء[3]، نحو: (غازي غُزاة، وقاضي: قُضاة)، وأصلهما: غُزَوة، وقُضَيَة.

قال سيبويه: «أمَّا ما كان على (فاعل)، فإنَّك تُكسِّره على (فُعَّل)...ويكسِّرونه على(فَعلة)، وذلك نحو: فَسَقة...ومثله من بنات الواو والياء التي هي لام يجيء على (فُعَلة) نحو: غُزاة، وقُضاة ورُماة»[4].

وجاء ذلك في قول أبي البركات الأنباري: «المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح؛ فمنها (فُعَلة) في جمع (فاعل)، نحو: قاض وقُضاة»[5].

واختلف في أصل (فُعَلة) على قولين:

---

١) الكتاب٣/ ٦١٤.

٢) (فاعل) إما اسم نحو: كاهل، وغارب، أو صفة محضة لم تجر مجرى الأسماء، نحو: كافر، وعاذل، أو صفة غير محضة تستعمل استعمال الأسماء، نحو: صاحب، وشاهد وفارس. ينظر: المقاصد الشافية ٧/ ١٠٦.

٣) ينظر: المقاصد ٧/ ٨٧-٩٠، التصريح ٢/ ٥٣٣.

٤) الكتاب ٣/ ٣٣١.

٥) الإنصاف ص٦٤٠.

القول الأول: وهو قول البصريين: أنَّ أصل (فُعَلة) هو (فَعَلة)، ولكن ضُمت الفاء للفرار من التباس معتل اللام بصحيحها[١].

وأشار الشاطبي إلى جمع معتل اللام فقال: «ما كان من المفردات نحو: رام، وهو اسم فاعل من رمى يرمي، فإنَّ جمعه المطرد فيه (فُعَلة)-بضم الفاء وفتح العين-»[٢].

وأشار إلى التفرقة بين معتل اللام وصحيحها فقال: «وإنَّما فرقوا بين جمع (رامٍ، وكامل) فضموا فاء المعتل؛ ليخصوه بالتمييز من الصحيح، وهو عند البصريين-أعني فُعَلة-من المثل التي اختصت بالمعتل كما اختص به (فَيْعل) كسيِّد وميِّت»[٣].

وأمَّا معتل اللام في الوصف المؤنث العاقل؛ فيُجمع على (فواعل أو فُعَّل) لا (فُعَلة)، نحو: غازية غوازٍ، وجارية جوارٍ، ويُجمع على (فُعَّل) صحيح اللام مما يقبل هاء التأنيث، كطاهر طُهَّر وما لا يقبل الهاء كحائض حُيَّض[٤].

القول الثاني: وهو قول الكوفيين: أنَّ أصل (فُعَلة) هو (فُعَّل) ولكنه خُفِّفَ وذلك لأنَّ (فُعَّل) أصل في جمع (فاعل)، نحو (صائم صُوَّم)، فعوَّضوا إحدى العينين التاء لمَّا حذفوها تخفيفا فقالوا: غزاة ورُماة.

قال الشاطبي: «والكوفيون يزعمون أنَّه مخفف من (فُعَّل)...قال البصريون: وهذا دعوى لا دليلَ عليها»[٥].

١) ينظر: التصريح ٢/ ٥٣٣.
٢) المقاصد ٧/ ٨٦.
٣) السابق ٧/ ٩١.
٤) ينظر: السابق ٧/ ١٩-١١٠.
٥) السابق ٧/ ٩٢.

المبحث الثاني
الفرار من الثقل واللبس في باب التصغير

الأول: الفرار من الثقل، كما يأتي:

أولًا: الفرار من وقوع الألف بعد غير فتحة،كوقوعها بعد الضمة؛ لأنَّ الألف تتعذر بعد الضمة فتُقلب واوا لتناسب الضمة، نحو: ضُوَيْرب وخوَيْتِم، تصغير: ضارب وخاتم[1]. قال سيبويه: «هذا باب ما يُحقَّر على تكسيرك إيَّاه لو كسرته للجمع على القياس لا على التكسير للجمع على غيره، وذلك قولك في خاتَم: خُوَيْتِم، وطابق طُوَيبق»[2].

ثانيًا: الفرار من وقوع الألف بعد كسر فقُلبت ياء لتناسب الكسر، نحو: مُصَيبِيح تصغير (مصباح)، فالألف وقعت بعد الباء المكسورة فقُلبت الألف ياء، وكذلك لو وقعت الألف بعد ياء التصغير تقلبها ياء وتدغم في ياء التصغير؛ لتعذر نطق الألف بعد غير فتحة، نحو: غُزَيِّل تصغير (غزال)[3]. قال سيبويه: «وأمَّا (فُعَيعِيل) فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واواً أو ألفًا، أو ياءً، وذلك نحو قولك في مصباح: مُصَيْبيح، وفي قِنديل: قُنَيْديل، وفي كُردُوس كُرَيْديس»[4].

ثالثًا: جواز الفرار من الواو التي قبلها ياء التصغير، نحو: جُديِّل تصغير جَدْوَل؛ لأنَّه استحق من الإعلال ما استحقه نحو: سيِّد، وميِّت.

قال ابن مالك: «تصغير (جدول) (جُدَيِّل) على القياس؛ لأنَّ أصله: (جُديْوِل) فاجتمع الياء والواو في كلمة، وسكن سابقهما سكونا أصليا، وهو غير مبدل من شيء،

---

١) ينظر: التصريح ٢/ ٧٢١.
٢) الكتاب ٣/ ٤٢٥.
٣) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣٨١-٣٨٢.
٤) الكتاب ٣/ ٤١٦.

فاستحق من الإعلال ما استحق (سَيْوِد) إذ قيل فيه سيِّد، إلا أنَّ (سيِّداً) لازمه هذا الإعلال، ولم يلازم (جُديِّلاً) بل قيل فيه أيضا جُديْول تشبيها لوقوع الواو بعد ياء التصغير بوقوعها بعد ألف التكسير في (جداول)»[١].

رابعًا: الفرار من الهمزة التي قبلها ياء التصغير أيضا، فتقلب ياء وتدغم في ياء التصغير، نحو: رُشيّ الذي أصله: رُشيء تصغير (رشأ) وهو الغزال الصغير[٢].

خامسًا: الفرار من ثقل الواو فمنعوا رد تاء (تخمة) لأصلها، قال سيبويه: «ومن ذلك أيضا: تاء تخمة، وتاء تراث، وتاء تُدَعَة، يثبتن في التصغير »[٣].

الثاني: الفرار من اللبس كما يأتي:

أولًا: الفرار من التباس كلمة بأخرى، فمنعوا حذف ألف نحو: (مسلمات وقرفصاء)، وما يشبهها من الزوائد كـ(تاء حنظلة، وألف ونون زعفران، والألف المقصورة في عبقرى)، فرارا من الالتباس بتصغير كلمة أخرى ليس بها تلك الزوائد، وسبب ذلك أنَّ هذه الزوائد على نية الانفصال[٤].

ثانيًا: الفرار من التباس مفرد بمفرد، حيث إنَّ هناك كلماتٍ يُمنع فيها ردِّ الحرف إلى أصله عند التصغير، نحو: (عيد)، فقد تلتبس بـ(عود)، ويكون الفرار حينئذٍ أن يقال في (عيد) (عُييد)، فيُصغر على لفظه شذوذا مع أنَّ أصل الياء واو منعا من التباسها بكلمة (عود) التي تصغر على (عُويد)[٥].

والدليل على ما فعلوه أنهم جمعوا (عيد) على (أعياد)، و(عود) على (أعواد) للتفرقة فالتكسير والتصغير من واد واحد[٦].

---

١) شرح الكافية ٢/ ٣٨٧.
٢) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣٧٩.
٣) الكتاب ٣/ ٤٦٤.
٤) ينظر: التصريح ٢/ ٥٦٨.
٥) ينظر: السابق ٢/ ٥٧٣.
٦) ينظر: السابق ٢/ ٥٧٣.

قال سيبويه: «قالوا في (عيد) حين قالوا أعياد(عُييد)»[١].

ثالثًا: الفرار من التباس المؤنث بالمذكر، فمنعوا إلحاق تاء التأنيث الثلاثي الذي يحدث فيه لبس مع غيره إذا لحقته هذه التاء، نحو تصغير: شجر، وبقر، فتقول: شُجير، وبُقير؛ لأنَّ إلحاق التاء به يجعله كالمفرد[٢].

أما الذي لا يلتبس بالعارِ منها، فنحو: عين عُيينة، أذن أذينة، ويد يديَّة[٣]، وفي ترخيم (حمراء: حميِّرة، وحُبلى حُبَيِّلة)[٤]، وترك التاء في مثل ذلك شاذ كحَرْب حُرَيب، وعَرَب عُريب، ودِرع دُرَيع وكذا في نحو: ذود، وقوس، وعِرس، وناب[٥].

وقيل إنَّ إلحاق التاء بنحو (يُديَّة) إنما هو للتفرقة أيضا بين المذكر والمؤنث، قال سيبويه: «وزعم الخليل أنَّهم إنَّما أدخلوا الهاء ليَفرقوا بين المؤنث والمذكر »[٦].

رابعًا: الفرار من التباس المؤنث بالمذكر، كأسماء العدد المؤنث نحو: خمس وست، فلا يقال في تصغيرهما: خُميسَ وسُديسَ؛ لئلا يلتبس بالعدد المذكر المصغر[٧].

وممَّا يلتبس فيه المذكر بالمؤنث أيضا تصغير (ذي) من أسماء الإشارة، حيث فروا من تصغيرها؛ لئلا يلتبس بتصغير المذكر (ذا) فاكتفوا بتصغير (ذا) وقالوا: ذَيَّا[٨].

---

١) الكتاب ٣/ ٤٦٠.

٢) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨٠.

٣) **الفرق بين عين، ويد**: أنَّ الأولى ثلاثية في الأصل وفي الحال، أما الثانية فهي ثلاثية في الأصل لا الحال، وخص الثلاثي في المسألة لأنَّ الحرف الرابع في نحو: (سعاد، وزينب) يقوم مقام تاء التأنيث؛ لذا شُذَّ نحو: قُديديمة، ووريْئة في: قدَّام، ووراء؛ لأنَّها مع زيادتها على الثلاثة زادوا في تصغيرها تاء التأنيث. ينظر: التصريح ٢/ ٥٨٠، ٥٨١.

٤) أما تصغيرهما غير ترخيم فهو: حميرة، وحبيلى.

٥) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨١.

٦) الكتاب ٣/ ٤٨١.

٧) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨١.

٨) ينظر: السابق ٢/ ٥٨٦.

قال سيبويه: هذا باب تحقير الأسماء المبهمة...وذلك قولك في هذا هَذيَّا...وكرهوا أن يحقروا المؤنث على هذه فيلتبس الأمر»[1].

خامسًا: الفرار من الإيهام، فمن القياس إن كان ثاني المصغر لينا منقلبا عن لين يُردُّ إلى الأصلُ عندَ التصغير، نحو: مُوقِن، وقيمة، فتصغيرهما: مُيَيْقن، وقُوَيمة؛ لأنَّهما من اليقين والقوام.

قال سيبويه: «ومما يُحذَف منه البدل ويُردُّ الذي من نفس الحرف: موقن ومُوسر، وإنَّما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضمَّة كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحركت ذهب ما استثقلوا، وذلك مُيَيْقِن، ومُيَيْسِر»[2].

أمَّا إن كان ثاني المصغر منقلبا إلى صحيح، نحو: متَّعد الذي أصله: موتعد؛ لأنَّه من الوعد، ففيه خلاف بين النُّحاة في ردِّ الأصل إلى قولين:

القول الأول: وهو سيبويه والجمهور: أنَّ الأصل لا يُرد.

قال سيبويه: «متَّعدٌ ومتَّزنٌ، لا تحذف التاء كما لا تحذف همزة (أدؤُر)، وإنَّما جاءوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها كما كرهوا واو (أدوُر) والضمة»[3].

وحجتهم ما يأتي:

أولًا: أنَّ (مُوَيْعِد) تُوهم أنَّ مكبره: (مُوعِد، أو مُعَد، أو مَوعِد) لا (متَّعد) فيحصل بذلك إبهام[4].

ثانيًا: أنَّ ما أُبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أُبدل لعلة تزول بالتصغير يُرد إلى أصله[5].

---

١) الكتاب ٣/ ٤٨٧-٤٨٨.
٢) السابق ٣/ ٤٥٩.
٣) الكتاب ٤/ ٤٦٥.
٤) التصريح ٢/ ٥٧٣.
٥) ينظر: السابق ٢/ ٥٧٣.

القول الثاني، الفارسي: أنَّه يُرد إلى أصله في التصغير، تقول: مُوَيعِد.

قال الفارسي: «أمَّا المعتل بالقلب فنحو متَّعد ومتَّسر، قَلبتَ الواوَ والياء اللتَينِ هما فاء الفعل، من الوعد واليسر، فأدغمتهما في تاء افتعل، فإذا حقَّرتَ زال الإدغام بالتحقير فرَدَدتَ الواو والياء، وحَذَفتَ تاء مفتعل فقلتَ: مُوَيْعِدٌ في مُتَّعِدٍ، وفي مُتَّسِر: مُيَيْسر»[1]، **واحتج بزوال** موجب قلب الواو وهو تاء الافتعال[2].

و**بالبحث تبين أنَّ رأي سيبويه** هو الراجح، واختاره الشيخ خالد فقال: «والصحيح الأول، وهو مذهب سيبويه»[3].

سادسا: الفرار من الياء بعد الضمة، كتصغير شيخ على شِيَيْخ، حيث يجوز ضم الشين وكسرها، قال سيبويه: «ومن العرب من يقول: شِيَيْخ، وبِيَيْت، وسِيَيْد كراهية الياء بعد الضمة»[4].

١) التكملة للفارسي ص١٩٧.
٢) ينظر: التصريح ٢/ ٥٧٢.
٣) السابق ٢/ ٥٧٣.
٤) الكتاب ٣/ ٤٨١.

المبحث الثالث
الفرار من الثقل واللبس في باب النسب

الأول: الفرار من الثقل كما يأتي:

أولًا: قلب إحدى الياءَينِ واوا، وحذف الأخرى فراراً من كراهية توالي الياءات عندَ النسب إلى ما آخره ياء مشددة بعد حرفَين، فقالوا: شجويّ في النسب إلى (شجيّ).

قال سيبويه: «وكلهم قالوا في الشَّجِي: شجَويّ؛ وذلك لأنَّهم رأوا فَعِل بمنزلة فَعَل في غير المعتل كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقرُّوا الياء وأبدلوا»(١).

وقال «في: عديّ عدَوِيّ وفي غنيّ غنَوِيّ، وفي قُصيّ قُصَوِيّ، وفي أميَّة: أُمويّ، وذلك أنَّهم كرهوا أنَّ توالي في الاسم أربع ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سليم وثقيف، حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواو من الياء التي تكون منقوصة؛ لأنَّك إذا حذفتَ الزائدة فإنَّما تبقى التي تصير ألفـًا»(٢).

ثانيًا: قلب ثاني الياءين واوا ومنع الحذف، إذا كان آخر الكلمة ياء مشددة بعد حرف، نحو: حيَّة، تقول: حيَويّ.

قال سيبويه: «وسألته-أي الخليل-عن الإضافة إلى حيَّة، فقال: حَيَوِيٌّ، كراهية أن تجتمع الياءات»(٣).

وكما أبدلوا الواو من الياء أبدلوها أيضا من الألف فقلبوا ألف الثلاثي المقصور واوا في نحو: (عصا، وفتى)، فقالوا: عصويّ، وفتويّ.

---

١) الكتاب ٣/ ٣٤٣.
٢) السابق ٣/ ٣٤٤.
٣) السابق ٣/ ٣٤٥.

قال أبو حيان: «وإن كان مقصورا ثلاثيا قُلبت ألفُه واواً، فقيل: عصَويّ، ورَحَوي»[1].

ثالثًا: حذف الياءين ممَّا خُتم بياء مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا، سواء كانت الياءان زائدتين، نحو: كُرسِيّ، وشافعيّ، أو إنَّ إحدى الياءَينِ زائدة فتحذف الياءَين وتضيف ياء النسب مكانهما **وذلك كالنسب إلى نحو (مَرميّ)**[2].

و(مرميّ) اسم مفعول من الرمي فأصله (مَرمُوي) اجتمع فيه الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة كسرة، وذلك فرارا من قلب الياء واوا، وأدغمت هذه الياء في الياء الأصلية؛ لاجتماع المثلين ولكن اختلف في كيفية النسب إلى مثل ذلك إلى قولين:

الأول: سيبويه والجمهور: أنَّ النسب إلى نحو (مرميّ) يكون بحذف الياء المشددة ووضع ياء النسب مكانها فرارا من اجتماع الياءات.

قال سيبويه: «ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى (مرميّ: مرميٌّ) فجعله بمنزلة البختيّ، إذ كان آخرُه كآخرِه في الياءات والكسرة»[3].

واختاره الشيخ خالد الأزهري فقال: «هذا هو الأفصح»[4].

الثاني: بعض العرب: أنَّ النسب إلى نحو (مرميّ) يكون بحذف الياء الأولى المنقلبة لزيادتها، وإبقاء الثانية لأصالتها، ثم تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تقلب الألف واوا فتقول: (مرمويّ) كحانويّ في النسب إلى (حانيّ)[5]؛ فرارا من اجتماعها مع الكسر الواجب الذي قبل ياء النسب، ولا تقلب ياء لئلا تتوالى الياءات بخلاف نحو: أميَّة فيقال

---

١) الارتشاف ٢/ ٦٠٦.

٢) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨٩.

٣) الكتاب ٣/ ٣٤٥.

٤) التصريح ٢/ ٥٨٩.

٥) قال سيبويه: «ومن قال: حانويّ، قال: مرمويّ». الكتاب٣/ ٣٤٦.

في تصغيرها: أمويّ، وأُمَييّ بأربع ياءات؛ لعدم الكسر قبل الألف التي جاز قلبها واوا أو ياءً[١].

والمختار عندي جواز الأمرين، فتقول: مرميّ، ومرمويّ.

رابعًا: الفرار من قلب الألف إلى أصلها، فقلبوها واوا وأصلها الياء، نحو: (فتى) فالألف فيها أصلها الياء ولكن انقلبت واوا فرارا من اجتماع الياءات، فقالوا: فتَويّ[٢].

خامسًا: فتح عين نحو (دُئِل، ونَمِر، وإبِل)، في النسب، فتقول: دُئَليّ، ونَمَريّ، وإبَليّ **للفرار من توالي الكسرتين** وياءَي النسب [٣].

قال سيبويه: وما جاء من (فَعِل) قولهم في النَّمِر: نَمَرِيّ...والدُئِل بمنزلة النَّمِر، تقول: دُؤَليّ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى»[٤].

قال أبو حيان: «وإن كان على فَعِل أو فِعِل، أو فُعِل، نحو: نَمِر وشَقِرة وإبِل، وحِبِرة ودُئِل، فتَحتَ عينه وجوبا، فتقول: نَمَرِيّ، وكذا باقيها»[٥].

سادسا: حذف الياء المكسورة الثانية التي قبل الآخر، نحو: أُسيِّد، وسيِّد، تقول في النسب إليهما: أُسَيْدِيّ، وسَيْدِيّ[٦].

قال سيبويه: هذا باب الإضافة إلى كل اسم وَلِيَ آخرُه ياءَين مدغمة إحداهما في الأخرى، وذلك نحو: أُسَيّد، وحُميِّر ولُبَيِّد، فإذا أضفت إلى شيءٍ من هذا تركتَ الياءَ

١) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨٩.
٢) ينظر: المرجع السابق ٢/ ٥٩٢.
٣) ينظر: التصريح ٢/ ٥٩٢.
٤) الكتاب ٣/ ٣٤٣.
٥) الارتشاف ٢/ ٦١٦.
٦) ينظر: السابق ٢/ ٦١١.

السَّاكنة وحذَفتَ المتحركة؛ لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم»[1].

سابعا: الفرار من اجتماع الساكنين عند النسب إلى الثنائي الوضع معتل الآخر، فيضعَّف الحرف الثاني فرارا من ذلك كما في (لو، ولا)، تقول في لو: لوّيّ، وفي لا: لائيّ، أو لاويّ، وأنت بالخيار فيما كان آخره صحيحا، نحو: كمْ، فلك أن تقولَ: كَمّيّ بالتضعيف، أو كَمِيّ دونَ تضعيف.

قال أبو حيان: «وإذا نسبت إلى ما هو على حرفين وضعا وهو صحيح الثاني جاز في النسب تضعيفه فتقول: كَمِيّ، وكمِّيّ في النسب إلى (كمْ)، أو معتل وجب تضعيفه إن كان ياءً، أو واواً، بنظير ذلك فتقول في (كي) كوِّيّ، وفي (لو) لوِّيّ، أو ألفا فتهمز، فتقول في (لا) لاء، وتنسب إليه لائيّ، ولاويّ»[2].

ثامنا: الفرار من الجمع بين العِوَض والمُعوَّض عنه، فتقول عند النسب إلى (بنت، وأخت، وابن) بَنَويّ، وأخَوِيّ، بحذف الهمزة وردّ الحرف المحذوف، أو ابنيّ، بإبقاء الهمزة وعدم ردّ المحذوف، فرارا من الجمع بين العِوَض والمُعوَّض، وكذلك تقول في (ابنم): بَنَوي أو ابنميّ، لا بَنْمَويّ.

وقد خالف يونس في النسب إلى (أخت)، حيث أجاز: (أختيّ) بإبقاء التاء؛ لأنَّه يرى أنَّها ليست للتأنيث، وردَّه الخليل وذهب إلى أنَّ من أجاز: بنتي، قال: هَنتيّ، ومَنتيّ، وهذا لا يقوله أحد[3].

قال أبو حيان: «فإن كان في أوله همزة وصل، وذلك في ابن، واسم، واست، واثنان، فيجوز حذف الهمزة وردّ المحذوف، فتقول: بنويّ،...ويجوز إقرار الهمزة ولا ترد

١) الكتاب ٣/ ٣٧٠.
٢) الارتشاف ٢/ ٦٢٥.
٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٣٦٣.

اللام، فتقول: ابنيّ، واسميّ واستيّ، واثنيّ، فأمَّا (ابنم)؛ فذكروا فيه حذف الميم، فيُنسب إليه كالنسب إلى(ابن) بَنَويّ، وابنُمِيّ وإقرارها، فينسب إليه على لفظه»[١].

والدليل أنَّ الميم ليست بدلا من لام الكلمة قول ابن يعيش: «وأمَّا (ابنم) فهو إن زيدت عليه الميم للمبالغة والتوكيد...وليست الميم بدلا من لام الكلمة على حدها في (فم)»[٢].

وقال: «وأما (اسم) فأصله: سمو على زنة (فعل) بكسر الفاء...فحُذفت الواو تخفيفا على حد حذفها في ابن وابنة، وصارت الهمزة عوضا عنها، ووزنه: افع»[٣].

تاسعا: الفرار من التضعيف، وذلك كالنسب إلى نحو: شديدة، فقالوا: شديديّ، ولم يحذفوا الياء؛ لئلا يجتمع حرفان متماثلان.

قال سيبويه: «وسألته-أي الخليل-عن (شديدة)، فقال: لا أحذفُ؛ لاستثقالهم التضعيف، كأنَّهم تنكبوا التقاء الدَّالين وكذا سائر هذا من الحروف»[٤].

الثاني: الفرار من اللبس كما يأتي:

أولًا: فرُّوا من اجتماع إعرابين على الكلمة مما يحدث لبسا أيّ العلامتين هي علامة للإعراب، فحذفوا لياء النسب عدة أشياء منها علامة التثنية وجمع التصحيح للمذكر، نحو: (زيديّ)في (زيدان، وزيدون)، وذلك فرارا من اجتماع إعرابين على الكلمة الواحدة، إعراب بالحروف وآخر بالحركات في ياء النسب، وحذفت النون مع ما قبلها؛ لأنَّهما زيدتا معا فتحذفان معا[٥].

١) الارتشاف ٢/ ٦٢٤.
٢) شرح المفصل ٩/ ١٣٤.
٣) السابق ٩/ ١٣٤.
٤) الكتاب ٣/ ٣٣٩.
٥) ينظر: التصريح ٢/ ٥٩٣.

ثانيًا: فرُّوا من اجتماع تأنيثين على الكلمة، نحو (تَمرات) فإن كان باقيا على جمعيته ولم يُنقل إلى العلمية، فعند النسب تنسب إلى المفرد، فتقول: تمْري بسكون الميم؛ لأنَّك لو نسبتَ إلى الجمع فقد جمعت بين تأنيثين على الكلمة الواحدة.

ثالثًا: الفرار من لبس ما حذفت فاؤه وعينه بما حذفت لامه، فتقول في النسب إلى عِدَة، وسَهٍ (عِديّ، وسَهيّ) من غيرِ ردِّ المحذوف فتقول: عِديّ، سَهيّ، ولا تقول: وِعدي، وسَتَهيّ لئلا يلتبس محذوف الفاء والعين بمحذوف اللام عند النسب لأنَّ اللام المحذوفة تُردُّ، نحو: ابن بَنَويّ، وأخ أَخَوِيّ.

قال سيبويه: «هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك عدةٌ وزِنةٌ، فإذا أضفتَ قُلتَ: عِديّ، وزِنيّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله؛ لبعدها من ياءَي الإضافة»(١).

رابعًا: الفرار من التباس الجمع بالمفرد، فنسبوا إلى الجمع المسمَّى به على لفظه، نحو: كِلابيّ؛ لأنَّك حين تردّ الجمع المسمى به إلى واحده يلتبس بالمفرد (٢).

قال سيبويه: «اعلم أنَّك إذا أضفتَ إلى جميعٍ أبدا، فإنَّك توقع الإضافة على واحدهِ الذي كُسِّر عليه؛ ليُفرق بينه إذا كان اسما لشيء واحد وبينه إذا لم تَرِد به إلا الجميع»(٣).

وقال: «وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسما لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في أنمار أنماريّ؛ لأنَّ أنمار اسم رجل، وقالوا في: كِلَاب كِلابيّ»(٤).

---

١) الكتاب ٣/ ٣٦٩.

٢) ينظر: الارتشاف ٢/ ٦٢٩.

٣) الكتاب ٣/ ٣٧٨.

٤) السابق ٣/ ٣٨٠.

خامسًا: الفرار من التباس المركب الإضافي بغيره فنسبوا إلى العجز لا الصدر في نحو: عبد مناف وعبد شمس، فقالوا: منافيّ وشمسيّ؛ لأنَّ النسب إلى الصدر يؤدي إلى اللبس، وعند أمن اللبس ينسب إلى الصدر، فتقول: امرَئيّ، ومَرَئِيّ في (امرؤ القيس). قال سيبويه: «وسألتُ الخليل عن قولهم في (عبد مناف) منافيّ، فقال: أمَّا القياس فكما ذكرتُ لك، إلا أنَّهم قالوا (منافيّ) مخافة الإلباس، ولو فُعِل ذلك بما جُعل اسمًا من شيئين جاز؛ لكراهية الالتباس»(١).

١) السابق ٣/ ٣٧٦.

المبحث الرابع
الفرار من الثقل واللبس في باب الإبدال

أولًا: الفرار من ثقل الهمزة المفردة كما في المواضع الآتية:

الأول: قلب الهمزة حرفا يناسب حركة ما قبلها فتُقلب ألفا إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة، نحو: راس في (رَأْس)، وتقلب واوا إذا كان ما قبلها ضمة، نحو: لُوم في لُؤْم، وتقلب ياء إن كان قبلها كسر، نحو: بِير في بِئْر(١)، ومن ذلك نحو: لَمْ يقْرَا، أصله: لَمْ يقْرَأْ، ولم يُقري، أصله: لم يُقريءْ(٢).

قال ابن يعيش: «إذا سكنت الهمزة وأُريد تخفيفها دبرها حركة ما قبلها فإن كان ما قبلها فتحة صارت الهمزة ألفا، وإن كان ضمة صارت واوا، وإن كانت كسرة صارت ياء»(٣).

وتُقلب الهمزة واواً أيضا إذا كانت مفتوحة وقبلها ضمة، نحو: جُوَن في (جُؤَن).

قال ابن عصفور: «وأما الواو فتُبدل من ثلاثة أحرف: الهمزة والألف والياء...فتُبدل الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مضموم، نحو: جُؤَن(٤)»(٥).

وتُقلب الهمزة المفتوحة التي انفتح ما قبلها ألفا، نحو: سال في سأل، وإذا كانت مضمومة وقبلها مضموم قُلبت واوا، نحو: رووس في رؤوس، وإن كانت مكسورة بعد كسر قُلبت ياء، نحو: المستهزيين في (المستهزِئين)(٦).

---

١) ينظر: الممتع ص٢٦٩.
٢) ينظر: شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣٨٠، شرح الشافية ٣/ ٥٠.
٣) شرح المفصل ٩/ ١٠٧.
٤) الجؤن: جمع جؤنة، وهي سلة مستديرة يوضع فيها الطيب والثياب.
٥) الممتع ص٢٤٠.
٦) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٤٧.

وهذا القول للبصريين بدليل قول الشاعر:

سالتْ هُذَيْلٌ رسولَ اللهِ فاحشةً ضلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءتْ ولمْ تُصِبِ(١)

أما الكوفيون فيرون صحة تحقيق الهمزتين.

قال الشاطبي: «هذا الحكم الذي قَرَّرَ -أي ابن مالك- من لزوم الإبدال هو مذهب النحويين البصريين فلم يخرج عن طريقتهم، وأمَّا الكوفيون فيذهبون إلى صحة التحقيق فيهما معا»(٢).

الثاني: قلب الهمزة واوا إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظيرَ له في الآحاد بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان نحو: ذَوَائِب في ذَآئِب، وذلك للثقل الحاصل من اجتماع همزتين وألف، والألف قريبة من الهمزة لأنَّها من الحَلْق، وهذا القلب مطرد لكنه غير لازم(٣).

الثالث: قلب الهمزة من جنس المد الذي قبلها وإدغامها فيه، وذلك إذا وقعت بعد المد الزائد، نحو: مقروّ في مقروء، وخطيَّة في (خطيئة)، فإن كانت المدة غير زائدة جاز الإبدال بقلة، نحو: سوَّة في (سوْءة)، وكذا وضوء، ونسيء، يجوز أن تقولَ: وضوّ، ونسيّ(٤).

---

١) **البيت** من البحر البسيط، وهو لحسان بن ثابت.

والشاهد فيه قوله: (سالت)، حيث جاز قلب الهمزة المفتوحة ألفا؛ لأنَّ ما قبلها مفتوح وذلك للتخفيف.

ينظر: الديوان ص٤٤٣، الكتاب لسيبويه ٣/ ٤٦٨، المحتسب١/ ٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٢، ٩/ ١١١، ١١٤، شرح الشافية للرضي ٣/ ٤٨، المقاصد الشافية ٩/ ٨١، تمهيد القواعد لناظر الجيش ص٥٢٥٧.

٢) المقاصد الشافية ٩/ ٨٢.

٣) ينظر: الممتع ص٢٤٠.

٤) ينظر: السابق ص٢٤١، ٢٥١.

قال ابن يعيش: «فأما الواو والياء اللتان تُبدل الهمزة بعدهما من جنسهما وتدغمان، إذا كانتا ساكنتين مزيدتين غير طرفين، وقبلهما حركة من جنسهما وذلك نحو قولك في (خطيئة) خطيَّة، وفي (النبيء)النبيّ، وفي (مقروءة) مقروَّة...وإنما كان كذلك لأنَّه لا يقدر على إلقاء حركة الهمزة عليهما»[1].

الرابع: الفرار من ثقل الهمزة الواقعة بعد ألف وذلك بالتسهيل، قال ابن مالك: «ما تلا ألفا من الهمزات المتحركة فتخفيفه بالتسهيل»[2].

يقصد بذلك تسهيل الهمزة المتحركة الواقعة بعد الألف بجعلها بين الهمزة والألف إن كانت مفتوحة، كقوله-عزوجل-{جَاءَكُم}[3]، وتخفف المكسورة بجعلها بين الهمزة والياء، كقوله-تعالى{نسائكم}[4]، والمضمومة بجعلها بين الهمزة والواو، كقوله-تعالى{نساؤكم}[5].

الخامس: تخفف الهمزة المتحركة الواقعة بعد ساكن صحيح بحذفها بعد نقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها، نحو: يسَل في قولك: يسْأَل. قال ابن يعيش: «إذا كان قبل الهمزة المتحركة حرف صحيح ساكن، نحو: يسْأل، ويجْأر...فالطريق في تخفيفها أن تلقي حركتها على ما قبلها وتحذفها»[6].

ومثله: (يَرْأَى) المتروك استعماله إلا عند بعض العرب حيث خُففت إلى (يرَى)، ومن الشواهد التي جمعت بين الأصل والذي حدث فيه نقل قول الشاعر:

---

١) شرح المفصل٩/ ١٠٨، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣٧٩.
٢) شرح الكافية ٢/ ٣٨٠.
٣) سورة البقرة من الآية:٨١.
٤) سورة: النساء من الآية:١٥.
٥) سورة البقرة من الآية:٢٣٢.
٦) شرح المفصل ٩/ ١٠٩.

أُرِي عَينيَّ ما لم ترْأَياه كلانا عالمٌ بالتُّرَّهَاتِ[1]

جاء بالنقل في (أُرِي)، واستعمل الأصل (ترأياه)[2].

قال ابن يعيش: «أمَّا يَرى ويُري وأَرى فإنَّ الأصل يَرأى ويُرْءي وأَرْأَى؛ لأنَّ الماضي منه (رَأَى)، والمضارع يرْأى، بالفتح لمكان حرف الحلق، وإنَّما حذفوا الهمزة التي هي عين الفعل المضارع»[3].

ثانيًا: الفرار من الهمزة التي انضم إليها أخرى كما في المواضع الآتية:

الأول: إبدال ثاني الهمزتين ياء عند اجتماع شبه ثلاث ألفات في نهاية الكلمة، نحو: خطايا، جمع خطيئة، فأصلها خطائيء الهمزة الأولى مبدلة من الياء، والثانية لام الكلمة، فلما اجتمعت همزتان في الطرف قلبت الثانية ياء، فصارت:خطائِي، ثم فتحت الهمزة الأولى للتخفيف، فصارت: خطائَي، ثم قُلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: خطاءا، فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فقلبت الهمزة الثانية ياء فرارا من هذا الثقل، وكان القلب ياء لا واوا لأنَّ الياء أخف[4].

الثاني: **إبدال ثاني** همزتين في الصدر ياءً أو واواً فرارا من إفراط الثقل الذي حصل من اجتماع الهمزتين في الأول، وكون الهمزة الثانية ساكنة يصعب النطق بها بعد الأولى

---

١) **البيت من البحر الوافر وهو** منسوب إلى سراقة البارقي.
واللغة فيه: الترهات جمع: تُرَّهَة، وهي الطريق الصغير المتشعب عن الطريق الأعظم، وتأتي بمعنى الكلام الباطل الخالي من النفع.
والشاهد فيه قوله: (أُري، ترْأياه)، حيث أتى بالنَّقل في الأولى واستعمل الأصل في الثانية.
ينظر: سر صناعة الإعراب ص٧٧، ٨٢٦، الخصائص ٣/ ١٥٣، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ١١٠، شرح الشافية للرضي ٣/ ٤١، الممتع ص٦٢١، شرح الكافية لابن مالك ٢/ ٣٧٩، واللسان مادة (ت ر هـ) ١٩/ ٤.

٢) ينظر: السابق ٢/ ٣٧٩.

٣) شرح المفصل ٩/ ١١٠.

٤) ينظر: التصريح ٢/ ٧٠١.

المتحركة، نحو: آمنتُ، فأصلها: أَأْمنتُ، فقلبت الهمزة الثانية من جنس حركة ما قبلها فقُلبت هنا ألفا، فصارت: آمنتُ، وإن كان ما قبلها مكسورا قُلبت ياء، نحو: إيمان، فأصلها: إئمان، وكذلك: أُوتمَن، فأصلها: أؤتمن(١).

الثالث: الفرار بالقلب المكاني كما في تقديم لام الكلمة على فائها إذا كان آخر الكلمة همزتين بينهما حاجز ضعيف كما في (أشياء)، فإنَّ أصلها: شَيْئَاء على وزن (فَعْلاء)، فاستثقلوا اجتماع الهمزتين وبينهما حاجز غير حصين، فقدموا الهمزة التي هي لام الكلمة على الفاء، فصارت (لَفْعَاء)(٢).

ثالثًا: الفرار من ثقل الواو كما في المواضع الآتية:

الأول: **تبدل الواو المفردة همزة جوازا إذا كانت خفيفة** مضمومة ضمة لازمة، نحو: وجوه، تقول فيها: أُجوه، وكذا الواو المكسورة على لغة، نحو: وِشاح، ووِكاف، ووِعاء، تقول فيها: إِشاح، وإِكاف، وإِعاء(٣).

قال ابن يعيش: «إذا تضمنت الواو ضما لازما جاز إبدالها همزة جوازا حسنا، وكان المتكلم مخيَّرا بين الهمزة والأصل، فاءً كانت الهمزةُ أو عينًا، وذلك نحو: وُجوه وأُجوه، ووُقتت وأُقتت، وفيما كان عينا نحو: أَدؤُر في جمع دار»(٤).

وقال في الواو المكسورة: «مِنَ العرب مَن يبدل من الواو المكسورة همزة إذا كانت فاء ومن المفتوحة، فمثال إبدالها من المكسورة قولهم: وِشاح وإشاح، ووِسادة وإسادة»(٥).

١) ينظر: السابق ٢/ ٧٠٥.
٢) ينظر: الإنصاف ص٦٥٦.
٣) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٧٨.
٤) شرح المفصل ١٠/ ١١.
٥) السابق ١٠/ ١٤.

وعلَّلَ لذلك ابن عصفور فقال: «فإن كانت وحدها-أي الواو- فلا يخلو من أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة، فإن كانت مضمومة أو مكسورة جاز أن تُبدل منها همزة، فتقول: في (وُعِد): أُعد، وفي (وُقِّتت): أُقِّتَت...وإنما فعلتَ ذلك لثقل الضمة والكسرة في الواو»(١).

وعِلَّةُ ذلك أنَّ اجتماعَ الضمة والواو يشبه اجتماع الواوين، واجتماع الكسرة والواو يشبه اجتماع الياء والواو، فجاز الفرارُ من ذلك الثقل بقلب الواو همزة.

ومن شواهد ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

فلمَّا فَقدت الصَّوتَ منهم وأُطْفِئَتْ مصابيح شُبَّتْ بالعشاءِ وأَنْؤُرُ(٢)

الثاني: تُبدل الواو المضمومة تاء فرارا أيضا من الواو مع الضمة، نحو: تُخمة في (وخمة)(٣).

قال ابن يعيش: «وقالوا: تُخْمَة وهو داء كالهيضة، التاء فيه بدل من الواو»(٤)

الثالث: إبدال واو (فُعلى) الصفة ياءً، نحو: (دُنيا، وعُليا)، فأصلهما: (دُنوى، وعُلوى)، وسبب القلب الثقل الحاصل من اجتماع ضمة الواو مع الضمة وعلامة التأنيث في الصفة التي على (فُعْلى)، فخففت لامها بقلبها ياء، بخلاف الاسم فتصحح فيه الواو لخفته،كحُزوى(٥).

---

١) الممتع ص٢٢١.

٢) **البيت من البحر الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة المخزومي.**

الشاهد فيه قوله: (أنؤر)، حيث قُلبت الواو همزة تخفيفا للثقل الحاصل من اجتماع الضمة والواو.

ينظر: الديوان ص٦٥، شرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١١.

٣) ينظر: الممتع ص٢٥٤.

٤) شرح المفصل ١٠/ ٣٦.

٥) ينظر: التصريح ٢/ ٧١٧، الحُزْوَى: اسم موضع، وقيل هو اسم جبل من جبال الدهناء.

قال الرضي: «وجعل ياء (فُعْلى) صفة كحيكى، وضيزى كالقريبة من الطرف؛ لخفة الألف مع قصد الفرق بين (فُعلى) اسما وبينها صفة، والصفة أثقل والتخفيف بها أَولى، فقيل: طُوبى في الاسم و(ضيزى) في الصفة»(١).

الرابع: إبدال الواو ياء إذا كانت لام مفعول الذي ماضيه على (فَعِل)، نحو: مَرْضِيّ الذي فعله (رَضِيَ)، فأصله: مرضُوي، اجتمع فيه الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ذاتا وتأصلا فقُلبت الواو ياء، وأُدغمت الياء في الياء، وأُبدِلت الضمة كسرة **وذلك للفرار من قلب الياء واوا** (٢).

الخامس: إن كانت الواو لام (فُعُول) جمعا، نحو: عصا عصيّ، ودَلوْ دُليّ، فأصلهما: عُصُوو، ودُلُوو، اجتمعت الواوان فحصل بذلك ثقلٌ، فقلبت الأخيرة منهما ياء، ثم أُعلت الأولى لسبقها بالسكون ذاتا وتأصلا فقُلبت ياءً، فاجتمعت الياءان فأُدغمتا وكُسِرَ ما قبل الياء لتصحّح.

السادس: إذا اجتمع ثلاث واوات أولاهن مضمومة نحو: (مقويّ) التي أصلها: مقووو، أبدلوا الثالثة ياء فصارت: مقووي، ثم قلبت الثانية ياء لأنها سبقت بالسكون وأُدغمت في الياء المبدلة من الواو الثالثة وكُسر ما قبلها، فصارت: مقوِيّ، فالواو الثالثة تشبه واو (سيود) في كونها مسبوقة بياء ساكنة(٣).

السابع: الواو القريبة من الطرف فيما أتى على (فُعَّل)، يجوز إعلالها بقلبها ياء؛ لضعفها بقربها من الطرف، نحو: (قُوَّم)، حيث أُعلت إلى: (قُيَّم)، ويجوز التصحيح، أمَّا ما كانت على (فُعَّال) فلا تُعل لبعدها من الطرف، نحو: نُوَّام(٤).

---

١) شرح الشافية للرضي ٣/ ٨٦.
٢) ينظر: التصريح ٢/ ٧٢١.
٣) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٦.
٤) ينظر: السابق ٢/ ٣٩٧.

قال سيبويه: «تُقلب -أي الواو- ياءً في (فُعَّل) وذلك قولهم: صُيَّم في صُوَّم، وقُيَّم في قُوَّم، وقُيَّل في قُوَّل، ونُيَّم في نُوَّم، لمَّا كانت الياء أخف عليهم، وكانت بعد ضمة، شبهوها بقولهم: عُتيّ في (عُتوّ)...وكلما تباعدت -أي الواو- من آخر الحرف بعُدَ شبهها وقويت وتُرِك ذلك فيها»(١).

الثامن: الفرار من ثقل اجتماع الواو والألف والياء أو اجتماع واوين وألف فقلبوا ما بعد الألف همزة، نحو: سَيائِد، وأَوائِل، في: سَياوِد، وأَواوِل.

قال سيبويه: «وتهمز (فَعَاوِل)، فتقول: قَوَائِل كما همزتَ (فَعَاعِل)، وإنَّما فعلوا ذلك لالتقاء الواوين وأنَّه بينهما حاجز حصين، وهو الألف...وإذا التقت الواوان على هذا المثال فلا تلتفتنَّ إلى الزائد وإلى غير الزائد، ألا تراهم قالوا: أَوَّل، وأوائل، فهمزوا ما جاء من نفس الحرف»(٢).

وقال ابن عصفور: «فإن كانت -أي الواو- مكسورة، أو واقعة موقع حرف مكسور، فلا يخلو أن تقعَ بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد أو لا تقع...فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو أو لا يكون، فإن كان قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة، إن كانت تلي الطرف...لاستثقال الواوين والألف أو الياء والواو والألف»(٣).

وإن كانت ثاني الواوين لا تلي الطرف امتنع همزها نحو قول الشاعر:

وكحَّلَ العَيْنَيْنِ بالعَوَاوِر(٤)

---

١) الكتاب ٤/ ٣٦٢.

٢) الكتاب ٤/ ٣٧٠.

٣) الممتع ص٢٢٤.

٤) **البيت من الرجز** وهو لجندل بن المثنى الطهوي.

الشاهد فيه قوله: (العواوير)، حيث ترك همز ثاني الواوين على الأصل؛ لأنَّ أصلها العواور جمع عوَّار، وهو قذى العين أي ما ترمي به العين من إفرازات. **ينظر**: الكتاب ٤/ ٣٧٠، الخصائص

لم يهمزْ (العَوَاوِر)؛ لأنَّ أصلها (العَوَاوِير) جمع عوَّار(١).

قال الشاطبي: «أصله العواوير؛ لأنَّه جمع عُوَّار، فاعتبر الأصل فترك الهمز»(٢).

وما ذكره ابن عصفور هو مذهب جمهور النحويين، إلا أبا الحسن الأخفش حيث يمنع الهمز إلا في الواوين فقط إذا كان بينهما ألف؛ لأنَّ اجتماع الواو ين والألف أشبه اجتماع الواوين في صدر الكلمة(٣).

التاسع: الفرار من الواو بعد كسرة، وذلك إذا كسَّرت (ثور) قلت: ثِيَرة حملا على ثيران، قال سيبويه: «وقد قالو: ثِوَرة وثِيَرة، قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في (دِيَم)»(٤).

وقال الرضي: «وجاز(ثِيَرة) مع (ثِوَرة) لحمله على (ثِيران)»(٥).

العاشر: الفرار من الثقل الحاصل من اجتماع واوين في أول الكلمة، فتُبدل أولى الواوين همزة إن اجتمع واوان في صدر الكلمة وكانت الواو الثانية متحركة أو ساكنة متأصلة في الواوية، وذلك فرارا من التضعيف في أول الكلمة ولأنَّ اجتماع همزتين يسبب ثقلا في الكلمة، نحو: (أواصل، أواق)، فأصلهما: وواصل، وواق جمع: واصلة، وواقية، فالواو الثانية متحركة، وكذلك إبدال أول الواوين همزة في كلمة (أُولى) أنثى الأول، فأصلها: وُولى، الواو الثانية ساكنة متأصلة في الواوية(٦).

١/ ١٩٥، سر صناعة الإعراب ص٧٧١، المنصف ٢/ ٤٩، الممتع ص٢٢٥، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٣١، لسان العرب (ع ور) ٦/ ٢٩٠، (ق ذ ى) ٢٠/ ٣٢، المقاصد الشافية ٩/ ٤٩.

١) ينظر: الممتع ص ٢٢٥.

٢) المقاصد ٩/ ٤٩.

٣) ينظر: الممتع ص٢٢٤.

٤) الكتاب ٤/ ٣٦١.

٥) شرح الشافية ٣/ ١٣٩.

٦) ينظر: التصريح ٢/ ٦٩٨.

قال ابن يعيش: «فالهمزة أُبدلت من حروف اللين...ومن كل واو واقعة أولا شفعت بأخرى لازمة في نحو: أواصل وأواق»(١).

وقال ابن عصفور: «الواو لا يخلو من أن تكون ساكنة أو متحركة، فإن كانت متحركة فلا يخلو من أن تكون أولا أو غير أوَّل، فإن كانت أوَّلا فلا يخلو من أن تكون وحدها أو ينضاف إليها واو أخرى، فإن انضاف إليها أُخرى أُبدلت الأولى همزة هروبا من ثقل الواوين»(٢).

الحادي عشر: الفرار بالقلب المكاني من ثقل الواوين والضمتين، نحو: (قُسُوو) مقلوب عن (قُوُس) جمع (قَوْس)، وبعد القلب المكاني أبدلوا الضمة كسرة وأبدلوا مكان الواوين ياءَين، فصارت (قِسيّ).

قال سيبويه: «القِسِيّ: إنَّما هي في الأصل (قُووس) قلبوا كما قلبوا (أَيْنُق)»(٣).

قال أبو البركات الأنباري: «غيَّروا بالقلب في قولهم(قِسِيّ) في جمع (قَوْس)، والأصل في جمعها (قُوُوس) إلا أنَّهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين»(٤).

الثاني عشر: تُبدل الواو ياءً إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة، نحو: مِيْقات، أصلها: مِوْقات، وكذا إذا تطرفت إثر كسر كالدَّاعي، أصلها: داعِو.

قال الرضي: «اعلم أنَّ الواو إذا كانت ساكنة غير مدعمة وقبلها كسرة، فلا بد من قلبها ياءً، سواء كانت فاءً كمِيقات، أو عينا، نحو: قِيلَ، وأمَّا إذا كانت لاما فتُقلب ياء وإن تحركت، كالدَّاعي؛ لأنَّ اللامَ محلُّ التَّغيير»(٥).

---

١) شرح المفصل ١٠/ ٨.
٢) الممتع ص٢٢١.
٣) الكتاب ٣/ ٤٦٧.
٤) الإنصاف ص٦٥٦، ٦٥٧.
٥) شرح الشافية ٣/ ٨٤،٨٣.

الثالث عشر: الفرار من اجتماع الواو والياء إذا اجتمعا والسابق منهما متأصلا ذاتا وسكونا فتُقلب الواو ياء وتُدغم في الياء الأخرى، سواء تقدمت الياء أم لا، فمما تقدمت الياء فيه على الواو قولك: سيِّد، وميِّت، في: سيْوِد، وميْوِت، ومما تقدمت الواو فيه على الياء قولك: طيّ، وليّ، فأصلهما: طويْ، ولويْ؛ لأنَّهما مصدران من (طويتُ، ولويتُ)، واختلف النحاة في أصلها ووزنها على قولين:

الأول: وهو قول البصريين: أنَّه (فيعِل)[1].

قال سيبويه: «الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنَّها أخف عليهم لشبهها بالألف، وذلك قولك في (فَيْعِل)سيِّد وصَيِّب،، وإنَّما أصلهما: سيْوِد وصيْوِب، وكان الخليل يقول: سيِّد فَيْعِل، وإن لم يكن (فيْعِل) في غير المعتل...و قد قال غيره: هو فَيْعَل؛ لأنَّه ليس في غير المعتل (فيْعِل)، وقالوا غُيِّرت الحركة لأنَّ الحركة قد تقلب إذا غُيِّر الاسم...وقول الخليل أعجبُ إليَّ؛ لأنَّه قد جاء في المعتل بناءٌ لم يجيءْ في غيره»[2].

وقال الشاطبي: «فيعِل، نحو: سيِّد وميْوِت، وفِيل ونحوه، وهو ممَّا لا يُجمع على (فعَالِل)، وشبهه أيضا، وإنَّما له التسليم أو الجمع على (أفعال)، نحو: أموات، وأفيال، وأكياس»[3].

واحتج البصريون بأنَّ الظاهر من بناء نحو: سيِّد كونه على (فيعِل)، والتمسك بالظاهر واجب، وأنَّ المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح[4].

الثاني: وهو قول الكوفيين: أنَّه (فَعِيل) نحو: طويل[5].

واحتج الكوفيون بأنَّ (فَعِيل) له نظير في كلام العرب، بخلاف (فيْعَل) فلا نظيرَ له.

---

١) ينظر: الإنصاف ص٦٣٩.
٢) الكتاب ٤/ ٣٦٥-٣٦٦.
٣) المقاصد ٧/ ٢١٢.
٤) ينظر: الإنصاف ص٦٤٠.
٥) ينظر: التصريح ٢/ ٥٣٤.

والراجح عندي قول البصريين؛ لأنَّ المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح، وهذا هو اختيار الشيخ خالد حيث قال بعد ذكره هذا الخلاف: «الأشهر الرأي الأول»(١).

الثالث: ذهب قوم إلى: أنَّه (فَيْعَل)، مثل: ضَيْغَم، وصَيْرَف، ورُدَّ بأنَّه لو كان وزنه هذا لقيل فيه: سيَّد بالفتح(٢).

قال الرضي: «لما لم يُوجد في غير الأجوف بناء (فَيْعِل) ولا (فَيْعَلولة) في المصارد حكم بعضُهم بأنَّ أصل سيِّد وميِّت (فَيْعَل)-بفتح العين-كصَيْرَف، فكسر كما في بِصرى-بكسر الفاء ودُهرى-بالضم- على غير قياس»(٣).

رابعًا: الفرار من ثقل الياء مع الضمة كما في المواضع الآتية:

الأول: قلب الياء المتطرفة واوا إن كانت مكسورة بعد ضمة، فتُقلب الضمة كسرة؛ لتسلم هذه الياء من إبدالها واوا، نحو: قُرْؤي على مثال: بُرْثُن، فإنَّ الضمة التي على القاف تُقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا فتصير: قِرئي، ثم تُعل إعلال (قاضٍ).

الثاني: الفرار من وقوع الضمة قبل الياء، فقلبوها كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا، وذلك في نحو: (تَوانِي) مصدر (توانى)، وزنته (تَفَاعُل)، حيث وقعت الياء بعد الضمة فقلبت الضمة كسرة(٤).

الثالث: الفرار من وقوع الياء بعد الضمة فقلبوها للخفة واوا، نحو: موقن، ومُوسر، فأصلهما: مُيْقِن، ومُيْسِر؛ لأنَّهما من اليقين واليسر(٥).

---

١) ينظر: السابق ٢/ ٥٣٤.
٢) ينظر: الإنصاف ص٦٣٩، التصريح ٢/ ٧١٩.
٣) شرح الشافية ٣/ ١٥٢، ١٥٣.
٤) ينظر: التصريح ٢/ ٧٢٥.
٥) ينظر: السابق ٢/ ٧٢٤.

قال ابن عصفور: «وأما الياء إذا وقعت فاء فلا تُقلب إلا أن تقع ساكنة بعد ضمة، فإنَّها تُقلب واوا، نحو: موقن، أصله: مُيْقِن»(١).

الرابع: الفرار من وقوع الياء بعد ضم في نحو: (مَرمُية)، ويُفرُّ من ذلك الثقل بقلب الياء واوا، فتقول: مرمُوَة، وهو اسم مختوم بالتاء مبني من (الرَّمي) على مثال (مقْدُرَة)، ونحو: قضُو الرجل، ونَهُو، فأصلهما: قضُي، ونَهُيَ؛ لأنَّهما من (قضيتُ ونَهيتُ)، قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضم فرارا من الثقل في النطق(٢).

ومثله بناء من الرَّمي على مثال(سبُعان)، فتقول: رَمُيان، وقعت الياء بعد ضمة، فيفر من هذا الثقل بقلب الياء واوا، فتقول: رَمُوان.

وأمَّا (بُيْض) تقول فيها: بِيض؛ لتسلم الياء من قلبها حرفا ثقيلا وهو الواو.

قال سيبويه: «وأما (فُعُل) من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل...وذلك نحو غَيُور وغُيُر، فإذا قُلتَ فُعُل، قلت غُيُر، ودجاج بُيُض، ومن قال: رُسْل فخفَّفَ قال: بِيض وغِير»(٣).

وعلَّلَ لذلك ابن مالك فقال: «إن كان المضموم قبل الياء الساكنة الخفيفة في جمع أُبدلت ضمة بكسرة، نحو: (بِيض) أصله: بُيض فضمة الباء تشبه ضمة ميم (مُوقن)، لكن (موقنا) مفرد، و(بيضا) جمع؛ فكان أحق بالتخفيف وسلامة العين من إبدالها حرفا ثقيلا، وهو الواو»(٤).

أمَّا إن كان اسم المفعول مصوغ من فعل مفتوح العين مثل: عدا معدوّ، ومغزوّ، ومدعوّ، فيلزم تصحيح الواو وعدم قلبها ياء، فإن قُلبت فهو شاذ ومنه قول الشاعر:

---

١) الممتع ص٢٨٦.
٢) ينظر: التصريح ٢/ ٧٢٥.
٣) الكتاب ٤/ ٣٥٩-٣٦٠.
٤) شرح الكافية ٢/ ٣٨٥.

وقد علِمتْ عِرسي مُلَيْكَةُ أَنَّني أنا الليثُ مَعْدِيًّا عليهِ وعَادِيا(١)

فأعلَّ (معديًّا) حيث قلب الواوين ياءين، والقياس (معدوًّا) بواوين الأولى واو مفعول والثانية لام الكلمة؛ لأنَّه من (عدا يعدُو).

الخامس: الفرار من قلب الياء واوا في اسم المفعول من الثلاثي معتل العين بالياء، نحو: (مَبْيُوع) تنقل حركة الياء إلى الساكن الذي قبلها، فتقول: (مَبُيْوع) ثم تُحذف الواو لالتقائها ساكنة مع الياء بعد النقل، فتقول: (مَبُيْع) ثم تُبدل ضمة الياء كسرة، فتقول: (مَبِيع)؛ وذلك فرارا من انقلاب الياء واوا.

قال ابن مالك: «إذا بنيت (مفعولا) من ثلاثي معتل العين، نقلت وحذفت المادة التي قبل اللام كما فعلت بـ(إفعال، واستفعال)»(٢)(٣).

ومن العرب من يبقي الضمة فيقول: (مَبُوع)، وهناك من يصحح ولم ينقل فيقول: (مَبْيُوع).

خامسًا: الفرار من ثقل الألف والضمة، كالفرار من وقوع الألف بعد الضمة، وذلك عند بناء نحو: بايَع للمجهول؛ لأنَّك إذا ضممتَ الأول وقعت الواو بعد الضمة، وهذا متعذِّر؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا، فتُقلب الألف واوا لمناسبة هذه الضمة، فتقول: بُويعَ(٤).

---

١) **البيت** من البحر الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي.
الشاهد فيه قوله: (معديًّا)، حيث جاز إعلال الواوين بإبدالهما ياءين تخفيفا، فأصله: معدوّ.
ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٥، المنصف ١/ ١١٨، شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٢، المقاصد ٣/ ٤٨٩، ٩/ ٣٥٣، التصريح ٢/ ٧٢١.

٢) شرح الكافية ٢/ ٣٩٤.

٣) يقصد ينقل حركة عينه إلى فائه (استقوام، وإقوام) ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة، فيلتقي ألفان، فتقول: استقاام، وإقاام، فتحذف إحداهما على خلاف في أيهما حُذف ويعوض عنها بتاء فتقول: استقامة، وإقامة.

٤) ينظر: التصريح ٢/ ٧٢٤.

والشاهد على ذلك من الكتاب العزيز قوله-سبحانه-{مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا}(١).

سادسا: الفرار من اجتماع إعلالين في كلمة كما فب المواضع الآتية:

الأول: الفرار من إعلال عين ما أُعلت لامه، فلم تقلب الواو ألفا مع تحركها في نحو: جِواء، ورِواء؛ لأنَّ الياء في (رِوَاي)، والواو في (جِوَاو) قلبت همزة، وهما في موضع لام الكلمة، فصُححت العين لئلا يجتمع إعلالان في كلمة واحدة، ومنه: الهوى، والحيا، فأصلهما: هوَيَ، وحَيِيَ، أعلت اللام فلم تُعل العين؛ لئلا يجتمع إعلالان أيضا في كلمة واحدة(٢).

وذكر ابن يعيش علة إعلال اللام لا العين فقال: «لم يعلوا العين لاعتلال اللام، فلم يكونوا يجمعون بين إعلالين في كلمة واحدة وكان إعلال اللام أَولَى لتطرفها»(٣).

وأكَّدَ ذلك ابن مالك فقال: «توالي إعلالين إجحاف؛ فينبغي أن يجتنب على الإطلاق»(٤).

الثاني: الفرار من إعلال لام ما أُعلت عينه، نحو: آيَة، فأصلها: أيِيَة، أعلت الياء الأولى؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت: آية(٥).

---

١) سورة الأعراف من الآية:٢٠.

٢) ينظر: شرح الشافية ٣/ ١٣٨، التصريح ٢/ ٧١٥، ٧٣١.

٣) شرح المفصل ١٠/ ١٧.

٤) شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

٥) ينظر: التصريح ٢/ ٧٣٢، وفي أصل: (آية) آراء أخرى، منها قول الخليل: أنَّ أصلها: أَيَية، كقَصَبة، والقياس: أياة، تصح العين وتعل اللام لتحركها وانفتاح ما قبلها، لكن عكسوا شذوذا، فأعلوا العين وصححوا اللام، والثاني: قول الفراء: أنَّ أصلها: أيْيَة، كحيَّة، فأعلت الياء الأولى بقلبها ألفا اكتفاء بفتح ما قبلها، والثالث: أنَّ أصلها: أَيِيَة: حُذفت الياء الأولى استثقالا لتوالي ياءين أولهما مكسور، والراجح في هذه الأقوال قول الفراء وقد نُسب إلى سيبويه لكونه أسهل الوجوه. ينظر: الكتاب ٤/ ٣٩٨، التصريح ٢/ ٧٣٢.

الثالث: الفرار من اجتماع الإعلال بالنقل والإبدال، فأبقوا ياء (أَيِس) ولم تُبدل مع تحركها وانفتاح ما قبلها؛ إبقاء للياء؛ لأنَّها موجودة قبل النقل المكاني وكرهوا اجتماع النقل والإبدال، أو لأنَّ الياء لما كانت في موضع الهمزة عوملت معاملتها لوقوعها موقعها(١).

سابعا: الفرار من اللبس، كما في المواضع الآتية:

الأول: الفرار من إبدال عين اسم الفاعل همزة في (عَيِنَ، وعَوِرَ)، فقالوا: (عايِن، وعاوِر) فرارا من الإلباس باسم الفاعل من (عانَ، وعارَ).

وصحَّت في اسم الفاعل كما صحَّت في فعله، فلم تُقلبْ ياء (عايِن) كما صحَّت في (عيِن)، وقلبت في (عائن) كما أُبدلت ألفا في (عان)؛ لأنَّ اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح(٢).

قال ابن يعيش: «إذا صحت الواو والياء في الفعل صحتا في اسم الفاعل نحو: (عاوِر)، ألا تراك تقول: عاوِر وحاوِل وصايِد؛ لقولك في الفعل: عَوِرَ وحَوِل وصَيِد»(٣).

الثاني: الفرار من التباس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة.

قال سيبويه: «قالوا: رحَوِيٌّ ولم يحذفوا؛ لأنَّهم لو حذفوا لالتبس ما العين فيه مكسورة بما العين فيه مفتوحة»(٤).

الثالث: الفرار من التباس الصفة بالاسم في (فَعْلَى) بفتح الفاء، فأعلّوا الاسم لخفته، وتركوا الصفة، فقالوا في الاسم: تَقْوَى، وشَرْوَى، وفَتْوَى، وأصلها: تَقْيى، وشَريى،

١) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠-٣٩١.
٢) ينظر: التصريح ٢/ ٦٩٤.
٣) شرح المفصل ١٠/ ١٠.
٤) الكتاب ٤/ ٤١٢.

وفَتيَى، وقعت الياء لاما لـ(فَعْلى) الاسم فقلبت واوا، وأما الصفة فتصح الياء فيها، نحو: خَزيَا، وصَديا(١).

قال سيبويه: «فرقوا بين (فَعْلى) اسماً وبينَ (فَعْلَى) صفة في بنات الياء التي الياء فيهنَّ لام، وذلك قولهم: شَرْوَى، وتَقْوَى في الأسماء، وتقولُ في الصِّفاتِ: صَدْيَا وخَزْيَا فلا تقلب»(٢).

قال ابن مالك: «إذا كان لام (فَعْلَى) ياء وكان صفة صح، ولم يعتل، نحو: صَدْيَا وخَزْيَا، فإن كان اسما غير صفة أُعل بإبدال الياء واوا كالتَّقْوَى، والبَقْوَى»(٣).

ويمكن أن يكون الإبدال في (فُعلى) الصفة فرارا أيضا من الالتباس بـ(فُعلى) الاسم، وقد سبق الحديث عن ذلك في بداية هذا المبحث وذلك إن كانت الواو في موضع اللام، فصححوا الواو التي في موضع لام (فُعْلَى) الاسم مع ثقل الضمة قبلها وعلامة التأنيث، وذلك فرارا من التباس (فُعْلَى) الاسم بـ(فُعْلَى) الصفة حيث تُقلب لام الصفة ياء لثقل اجتماع الضمة والواو وعلامة التأنيث، ومثال (فُعْلَى) الاسم قولك: حُزْوَى، ومثال الصفة قولك: الدُّنْيَا والعُلْيَا، فأصلهما: الدُّنْوَى والعُلْوَى، وسبب اختيار الإعلال في الصفة خاصةً خفة الاسم(٤).

قال سيبويه: «وأمَّا (فُعْلَى) من بنات الواو، فإذا كانت اسما فإنَّ الياء مبدلة مكان الواو كما أُبدلت الواو مكان الياء في (فَعْلى) فأدخلوها عليها في(فُعلى) كما دخلت عليها الواو في (فَعْلى) لتتكافئا، وذلك قولك في (الدنيا)، و(العُليا)، و(القُصيا)»(٥).

---

١) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ١٧٧، التصريح: ٢/ ٧٢٧.
٢) الكتاب ٤/ ٣٦٤.
٣) شرح الكافية ٢/ ٣٨٥.
٤) ينظر: التصريح ٢/ ٧١٧.
٥) الكتاب ٤/ ٣٨٩.

وأشار إلى ذلك ابن مالك فقال: «إذا كانت لام (فُعْلى) واوا وهو اسم لم يُغيَّر؛ لأنَّه اسم، فإن كانت وصفا قلبت واوه ياء، نحو: العُليا والدنيا»(١).

ومثال تصحيح الواو في الاسم قول الشاعر:

أداراً بِحُزْوَى هِجْتِ للعَينِ عَبرَةً فماءُ الهوى يَرْ فَضُّ أو يَتَرَقْرَقُ(٢)

الرابع: الفرار من التباس المثنى بالمفرد، نحو: (رميا) مثنى (رَمَى)، فلو أُعلت الياء بقلبها ألفا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لالتقى ساكنان: الألف المنقلبة عن الياء، وألف المثنى، فتُحذف إحداهما فتقول: رَمَى، فيلتبس المثنى بالمفرد(٣).

قال سيبويه: «قولك (رمَيا)، جاءوا بها على الأصل كراهية التباس الواحد بالاثنين»(٤).

الخامس: الفرار من التباس المؤنث بالمذكر كما في نحو: تَغْزِينَّ، أصلها: تغزُوِنَّ، حيث نُقلت حركة الواو إلى الزَّاي التي قبلها، فصارت: تغزِونَّ، فقلبت الواو ياء، فتصير: تَغزِينَّ؛ لأنَّ الكسرة لو لم تُنقل إلى الزاي لوجب أن تُقلب الياء واوا لانضمام ما قبلها، فتصير: تغزُوَنَّ، فيلتبس المؤنث بالمذكر.

---

١) شرح الكافية ٢/ ٣٨٦.

٢) **البيت** من البحر الطويل، وهو لذي الرمة.

واللغة فيه: حزوى: اسم جبل من جبال الدهناء، عبرة: دمعة، يرفضُّ: يسيل بعضه إثر بعض، يترقرق: يجيء ويذهب فترى له حركة وتلألؤا.

والشاهد فيه قوله: (حزوى)، حيث صححت لام (فُعلى) الاسم لأنَّه أخف من (فُعلى) الصفة.

ينظر: الديوان ص١٧٨، الكتاب ٢/ ١٩٩، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٦٣، المقاصد الشافية ٥/ ٢٦٥، ٩/ ١٩١، التصريح ٢/ ٧١٨.

٣) ينظر: التصريح ٢/ ٧٣٠.

٤) الكتاب ٤/ ٤١١.

السادس: الفرار من التباس جمع المذكر بجمع المؤنث كما في نحو: يَرْمُونَ، فأصلها: يَرْميُونَ، فنقلت حركة الياء إلى الميم التي قبلها ثم حُذفت الياء، فتصير: يَرمُون؛ لأنَّ الحركة إن حُذفت ولم تُنقل إلى الميم لصارت الكلمة: يَرمِون، فتُقلب الواو ياء لكسر ما قبلها، فتصير: يَرمِين، فيلتبس بجماعة الإناث(١).

قال ابن جني: «لو حذفتَ الضمة في (يَرْمِيُون)، ولم تنقلها إلى الميم لصار التقدير: (يَرْمِون) ثم وجب قلب الواو ياء، وأن تقول: هم يَرْمِينَ، فتصير إلى لفظ جماعة الإناث»(٢).

السابع: الفرار من التباس المفرد المؤنث بجمع المذكر كما في نحو: تَغْزِينَ، أصلها: تَغْزُوين، للمفردة المؤنثة، فتنقل كسرة الواو إلى الزاي ثم تُحذف الواو، فتصير: تغزِينَ، وإن لم تنقل الحركة لقلبت الياء واوا والتبست بجماعة المذكر.

قال ابن جني: «لولم تُنقل كسرة الواو في: تَغزُوِين إلى الزاي لصار التقدير إلى تَغزُيْنَ، فوجب أن تقلب الياء لانضمام الزَّاي قبلها واواً، فتقول للمرأة: أنت تَغزُون، فيلتبس بجماعة المذكر»(٣).

ثامنًا: الفرار من اجتماع الأمثال كما يأتي:

الأول: الفرار من اجتماع المثلين في نحو: ديباج في (دبَّاج)، حيث أُبدلت الباء الأولى ياء لزوما، ويؤكد ذلك ابن عصفور حين قال: «أصله: دبَّاج، فأبدلوا الباء الساكنة ياءً هروبا من اجتماع المثلين، والدليل على ذلك قولهم في الجمع: دبابيج، فردُّوا الباء لما فرَّقتِ الألف بين المثلين»(٤).

---

١) ينظر: الخصائص ٣/ ١٣٩.
٢) الخصائص ٣/ ١٣٩.
٣) السابق ٣/ ١٣٩.
٤) الممتع ص٢٤٥.

ومثله (قِيراط)، وأصله: قِرَّاط، حيث أبدلت الراء الأولى ياء فرارا من اجتماع المثلين، وكذا دينار في (دنَّار) بدليل: دنانير، ودُنَينِير، أُبدلت النون على اللزوم ياءً.

ويُعدُّ نحو: قوَل وبيَع مما اجتمع فيه الأمثال، فقلبوا الواو والياء ألفا، فقالوا: قال وباعَ؛ لأنَّ تحركهما مع فتح ما قبلهما وكون الواو بضمتين والياء بكسرتين كل هذا يُعد من توالي الأمثال(١).

الثاني: الفرار من اجتماع ساكنين، وهما الألفان في نحو: حمراء وصحراء، فأبدلوا الألف الثانية التي للتأنيث همزة وجوبا، وذكرَ ابن يعيش علَّةَ وجوب قلب الثانية همزة دون الأولى فقال:

«التقى في آخر الكلمة ساكنان، وهما الألفان: ألف التأنيث وهي الأخيرة، وألف المد وهي الأولى، فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها، ولم يجُز الحذف لأنه لا يخلو إما أن تُحذف الأولى، أو الثانية، ولم يجز حذف الأولى لأنَّ ذلك مما يخل بالمد، ولم يجز حذف الثانية لأنَّها علم التأنيث وهو أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريك إحداهما، فلم يجُز تحريك الأولى؛ لأنَّ حرف المد متى حُرك فارق المد مع أنَّ الألف لا يمكن تحريكها فلو حُركت انقلبت همزة وكانت الكلمة تؤولُ إلى القصر وهم يريدونها ممدودة، فوجب تحريك الثانية...وهذا مذهب سيبويه في الهمزة(٢)»(٣).

وللفرار من اجتماع الساكنين في نحو: دابَّة وشابَّة، قلبوا الألف همزة قلبا غير مطرد لأنَّهم أرادوا تحريكها فرارا من الساكنين فقُلبت إلى أقرب الحروف إليه وهو الهمزة.

---

١) ينظر: شرح المفصل ١٠/ ١٦.
٢) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٧٠.
٣) شرح المفصل ١٠/ ٩.

قال ابن يعيش: «قالوا (دَأْبَة وشَأْبَة) في دابَّة وشابَّة، فهمزوا الألف كأنَّهم كرهوا اجتماع الساكنين...ومن ذلك: ابيأَضَّ وإدهأَمَّ»(١).

ومن شواهد ذلك قول كثير:

وللأرضِ أمَّا سُودُها فتجلَّلت بياضا وأمَّا بيضُها فادهأَمَّت(٢)

يريد: ادهامَّت.

١) شرح المفصل ١٠/ ١٢.

٢) **البيت من البحر الطويل، وهو لكثير.**

الشاهد فيه قوله: (ادهأمت)، حيث همزوا الألف كراهة اجتماع الساكنين؛ لأنَّ بعد الألف ميم مشددة.

ينظر: الديوان ٢/ ١١٣، سر صناعة الإعراب ص ٧٤، المحتسب ١/ ٤٧، الخصائص ٣/ ١٢٧، وفيه (اسوأدت) بدل (ادهأمَّت)، ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٢٢، شرح المفصل١٠/ ١٢، تمهيد القواعد ص٤٦٥٧.

المبحث الخامس
الفرار من الثقل واللبس في باب الإدغام

تفرُّ العرب إلى الإدغام عند استثقال النطق بالحرفين المتماثلين أو المتقاربين كنوع من التخفيف فمن المتماثلينِ قولهم: فرَّ في (فَرَرَ)، وظلَّ في (ظَلِلَ)، ومن المتقاربينِ قولهم: بعُدتُّ، بإدغام الدال في التاء، وأحيانا يمتنع الإدغام فرارا من لبس أو فوات أمر كما يأتي:

الأول: الفرار من إدغام الألف في الألف ولا فيما تقاربه؛ لأنَّ الألف لا تُدغم في الألف، وعلل لذلك سيبويه فقال: «الألف لا تُدغم في الألف لأنَّه لو فُعِل ذلك بهما فأُجريتا مُجرى الدالين والتَّاءين تغيرتا فكانتا غير ألفين فلما لم يكن ذلك في الألفين لم يكن فيهما مع المتقاربة فهي نحوٌ من الهمزة في هذا فلم يكن فيهما الإدغام كما لم يكن في الهمزتين»[1].

وأشار إلى ذلك ابن عصفور في قوله: «اعلم أنَّ كلَّ مِثلَينِ قد يدغمان إلا الألفين والهمزتَينِ، أمَّا الألف فلم يمكن الإدغام فيها؛ لأنَّه لا يُدغم إلا في متحرك والألف لا تتحرك»[2].

الثاني: الفرار من إدغام أحد المثلين في الآخر في وزن أُريدَ به الإلحاق، نحو: جَلْبَبَ، واسحنْكَكَ الملحقينِ بقرطسَ، واحرنجمَ؛ وذلك كراهية تغيير بناء الملحق عمَّا أُلحقَ بهِ، وكذلك نحو: قَرْدَدَ، فلو أدغمتَ لقلتَ: قَرَدٌّ، فتتحرك الراء التي تقابل عين الملحق به وهو (جعفر)، ولسكنتْ الدال الأولى المقابلة لفاء الملحق به[3].

---

١) الكتاب ٤/ ٤٤٦.

٢) الممتع لابن عصفور ص٤٠٤.

٣) ينظر: شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٤٩، الممتع لابن عصفور ص٤٠٥، المقاصد الشافية ٩/ ٤٤٢، التصريح ٢/ ٧٥٨، همع الهوامع ٣/ ٤٤٤.

وعلَّلَ لذلك ابن عصفور بقوله: «فلو أدغمتَ فقلتَ: جلَبَّ، واسحنَكَّ لكنتَ قد حرَّكتَ ما في مقابلته من بناء الملحق به ساكنٌ وسكَّنتَ ما في مقابلته متحرِّك»[١].

الثالث: الفرار من إدغام أحد المثلين في الآخر في اسم على (فَعَل)، كطلل، أو (فُعُل) كذُلل، أو (فِعَل)، كلِمَم، وذلك كراهية فوات التنبيه على فرعية الإدغام في الأسماء فهي أخفُّ من الأفعال، والإدغام فرع الإظهار فخُصَّ بالفعل لفرعيته[٢].

قال السيوطي في شروط المِثلين الواجب إدغامهما: «ألا يكونا في اسم موازن بجملته أو صدره فَعَلا بفتح الفاء والعين، أو فُعَلا بضم الفاء وفتح العين أو فُعُلا بضمهما أو فِعَلا بكسر الفاء وفتح العين»[٣].

الرابع: الفرار من الإدغام في (أفعِل) التعجب؛ كراهية ذهاب الصيغة، فقالوا: أحبِب إلى الله بالمحسنين، وأشدِد ببياض وجه المتقين دونَ إدغام[٤].

ذكر السيوطي ذلك في قوله: «يجب الفك أيضا إذا سكن في (أفعِل) للتعجب عند الجمهور، نحو: أشدِد بحمرة زيدٍ»[٥].

واحتج الجمهور بقول الشاعر:

وقال نبيُّ المسلمين تقدَّموا وأحبِب إلينا أن نكون المقدما[٦]

---

١) الممتع ص٤٠٥.

٢) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢٤٩، الممتع ص٤١٠، التصريح ٢/ ٧٥٩.

٣) الهمع ٣/ ٤٤٤.

٤) ينظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٢٥٣، التصريح ٢/ ٧٦٥، وشرح الأشموني ٤/ ٥٩٨.

٥) الهمع ٣/ ٤٤٦.

٦) **البيت** من البحر الطويل، وهو للعباس بن مرداس.

والشاهد فيه قوله: (أحبب)، حيث وجب فك الإدغام عند الجمهور لأنَّ الفعل على (أفعِل) التي للتعجب.

ينظر: المساعد ٤/ ٢٥٧، الهمع ٣/ ٤١، شرح الأشموني ٤/ ٥٩٩.

ولم يخالف الجمهور إلا الكسائي، فأجاز: أحبّ بزيد[1].

قال الأشموني: «قد حُكيَ عن الكسائي إجازة إدغامه»[2]، يريد المِثلينِ في أفعِل التعجب.

الخامس: الفرار من إدغام ما يؤدي إدغامه إلى التباس بناء بآخر، نحو: سُرَر التي على وزن (فُعَل)، وسُرُر التي على وزن (فُعُل)، فإنَّك لو أدغمت الراء في الراء، فلا يُعرف هل (سرٌّ) على (فَعْل) أو (فَعُل) أو (فُعَل) أو (فُعُل)، ولعدم موازنته للفعل أيضا وكذلك لو أدغم (فَعَل) كقَصَص، وعدَد، لالتبس بما كان على (فَعْل) مع أنَّ قياسه الإدغام لخفته وموازنته للفعل[3].

قال الشاطبي: «ما كان من الأسماء خارجا عن وزن الفعل أو الجريان عليه، وذلك ثلاثة أبنية: أحدها: صُفَف، وما كان نحوه...وذُلُل وما كان نحوه مما هو على وزنه....والثالث: كِلَل وما كان وزنه أيضا...فكلُّه غير مدغم»[4].

السادس: الفرار من إدغام الهمزة؛ لأنَّها موضع استثقال فيلزم فيها التغيير والحذف[5].

وعلَّلَ لذلك سيبويه فقال: «ومن الحروف ما لا يُدغم في مقاربه ولا يُدغم فيه مقاربُه كما لا يُدغم في مثله، وذلك الحرف الهمزة؛ لأنَّها إنَّما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف وذلك لازمٌ لها وحدها، كما يلزمها التحقيق؛ لأنَّها تستثقل وحدها، فإذا جاءت مع مثلها أو معَ ما قرُب منها أُجريتْ عليه وحدها؛ لأنَّ ذلك موضع استثقال»[6].

---

١) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢٤٢، الهمع ٣/ ٤٤٦.
٢) شرح الأشموني ٤/ ٥٩٩.
٣) ينظر: شرح الشافية ٣/ ٢٤٣، الممتع ص٤١٠.
٤) المقاصد الشافية ٩/ ٤٣٥-٤٣٦.
٥) ينظر: الممتع ص٤٠٤.
٦) الكتاب ٤/ ٤٤٦.

ونبَّه على ذلك الشاطبي في قوله: «والألف والهمزة لا يجوزُ في واحدة منهما إدغامها في مِثلِها، أمَّا الألفُ فلأنَّ حقيقتها المد، والإدغام رفع اللسان عن الحرفين رفعةً واحدةً، وذلك لا يُتصوَّرُ مع المد»[١]. وقال السيوطي: «العرب تنكبتْ عن إدغام الهمزة إلا عَيْنًا»[٢].

السابع: الفرار من إدغام نحو: (قوول) المبني للمجهول من (قاوَل)؛ فرارا من التباسه بـ(قُوِّل).

قال الشيخ خالد: «ويمتنع أن أُلبس نحو «قُوول» بالبناء للمفعول؛ لأنَّه لو أُدغم لالتبس بـ(قُوِّل)»[٣]

الثامن: الفرار من إدغام الياء أو الواو وإن كان قبلهما فتحة مع شيء من الحروف المتقاربة في المخرج، وعلل لذلك سيبويه فقال: «لأنَّ فيهما لينا ومداً، فلم تَقوَ عليهما الجيم والباء...وذلك قولك: رأيت قاضيَ جابر، ورأيتُ دلْوَ مال، ورأيتُ غلامَيْ جابر، ولا تُدغم في هذه الياء الجيم وإن كانت لا تُحرَّك، لأنَّك تدخل اللينَ في غير ما يكون فيه اللين، وذلك قولك: أخرجْ ياسراً، فلا تدخل ما لا يكون فيه اللين على ما يكون فيه اللين»[٤].

وأشار الشاطبي إلى ذلك في قوله: «الواو والياء لا يدغمان في مقاربهما ولا مقاربهما فيهما لما فيهما من المد»[٥].

التاسع: الفرار من إدغام الراء في اللام أو في النون؛ لأنَّها مكررة وتفشَّى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشَّى في الفم مثلها[٦].

---

١) المقاصد الشافية ٩/ ٤٣٤.
٢) همع الهوامع ٣/ ٤٤٥.
٣) التصريح ٢/ ٧٥٧.
٤) الكتاب ٤/ ٤٤٧.
٥) المقاصد الشافية ٩/ ٤٣٤.
٦) ينظر المرجع نفسه ٤/ ٤٤٨.

العاشر: الفرار من إدغام التاء في الحروف المتقاربة التي تليها في بناء على وزن (استفعَل) نحو: استنبط، واستدرك، واستضعف، وذلك لوقوعها بين حرفين ساكنين في الأصل، وفرُّوا أيضا من إدغام التاء إذا تحرك الحرف المتقارب بعدها لعلَّةٍ لأنَّ أصله السكون، نحو: استدار، وذلك كراهية تحريك السين التي لا تقع إلا ساكنة أبدا[1].

الحادي عشر: الفرار من حذف أحدِ المثلين في أول الكلمة إن كان الثاني منهما أصل، وجواز الإدغام وعدمه، وذلك كراهية الالتباس نحو: تتابع؛ لأنَّك لو حذفتَ إحدى التاءينِ منها، وقلتَ: تابع، فإنَّ ذلك يؤدي إلى اللبس بين (فاعَل)، و(تَفَاعَل)، فالصواب أن تقولَ: تتابع أو اتَّابع بالإدغام وجلب همزة وصل للنطق بالساكن[2].

الثاني عشر: الفرار من إدغام المثلين الزائدينِ في أول الكلمة بحذف ثانيهما، نحو: تتَذكر، وذلك تخفيفا على اللسان في النطق، والسبب في ذلك ثقل الفعل فكان تخفيفه بالحذف أولَى من الإدغام الذي يجلب زيادة ألف الوصل، كما أنَّ ألف الوصل الأصل فيها ألا تسُوغَ إلا مع الماضي، والفعل (تتذكَّر) مضارع[3].

واختلف النحويون في أيِّ التاءينِ يُحذَف على قولين:

الأول: وهو قول سيبويه والجمهور: جواز حذف الأولى أو الثانية مع ترجيح حذف الثانية في نحو: تجلَّى وتذكَّر.

قال سيبويه: «فإن التقت التاءات في تتكلَّمون وتترسون[4]، فأنت بالخيار، إن شئتَ أثبتهما، وإن شئتَ حذفتَ إحداهما... وكانت الثانية أولى بالحذفِ لأنَّها هي التي تسكن

١) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٧٣.

٢) ينظر: الممتع لابن عصفور ص٤٠٦، المقاصد الشافية ٩/ ٤٥٥.

٣) ينظر: الممتع ص٤٠٦.

٤) تترَّس الرجل إذا لبس الترس يتستَّر به أو تستر بالقوم فجعلهم أمامه يتستر بهم من عدوه.

وتُدغم في قوله تعالى {فادَّارَءْتُم}[1]، و{وازَّيَّنَتْ}[2]، وهي التي يُفعل بها ذلك في (يذَّكَّرُونَ)، فكما اعتلَّت هنا كذلك تُحذف هناك»[3].

فاحتج على حذف التاء الثانية بتسكينها وإدغامها في (ادَّارءتم)، ولأنَّ التاء الأولى جاءت لمعنى المضارعة.

القول الثاني: وهو قول الكوفيين: أنَّ التاء الأولى هي المحذوفة، وهي التي للمضارعة[4].

وأشار السيوطي إلى مذهب الكوفيين: «وهل المحذوفة الأولى أو الثانية؟ قولان: أصحهما الثاني، وهو مذهب سيبويه والبصريين، وقال الكوفيون: المحذوف الأولى وهي حرف المضارعة»[5].

الثالث عشر: الفرار من الإدغام بسبب الضرورة الشعرية، نحو قول الشاعر:

ثمَّ استمرُّوا وقالوا: إنَّ مشربكم ماءٌ بِشرقي سلمى فَيْدُ أو ركَكُ(٦)

وأنشد سيبويه:

---

١) البقرة، من الآية:٧٢.

٢) يونس، من الآية: ٢٤.

٣) الكتاب ٤/ ٤٧٦.

٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٤٧٧، والهمع ٣/ ٤٤٦.

٥) الهمع ٣/ ٤٤٦.

٦) **البيت** من البحر الكامل لزهير بن أبي سلمى

واللغة فيه: استمروا: استقروا، الرك: المطر القليل، هو اسم موضع، وسلمى: اسم جبل، وفيد: اسم موضع.

والشاهد فيه: (ركك)، حيث فك التضعيف ضرورة، والأصل: ركّ.

ينظر: الديوان ص٤١، المنصف ٢/ ٣٠٩، الممتع ص٤١٠، اللسان مادة(رك ك) ١٢/ ٣١٨، ومعجم البلدان ٣/ ٦٤.

مهْلا أَعاذلَ قدْ جرَّبتِ من خُلُقي أنِّي أجودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنوا[1]

الرابع عشر: الفرار من إدغام ما فيه إدغام كراهية ذهاب الإدغام الأول ممَّا كان فيه ثلاثة أمثال والأول منها ساكنٌ بالأصالة، فوجب إبقاء الكلمة كما هي، نحو: جُسَّس[2]، وهذا ما أشار إليه الشاطبي في قوله: «ما كان مثل: جُسَّس، وما أشبهه مما فيه مانعٌ من الإدغامِ كمانع جُسَّس وهو الإدغام الموجود...فلو رُمتَ إدغام السين الثانية في الثالثة لوجبَ زوال إدغام الأول في الثاني؛ إذْ لا يُدغم حرفان في ثالث أبداً، فصار إلى نحوٍ مما كان عليه قبلَ هذا العمل؛ إذْ لابد على أي وجهٍ حملته في الإدغام من بقاء مِثلينِ غير مدغمين فلم يكن للعمل فائدة فكان تركه على حالته الأولى أَولى»[3].

وذكره السيوطي في الهمع فقال في شروط ما يجب إدغامه: «ألا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو: ردّد يُردّدُ فهو مُردّد، فلا يُدغَم لأنَّ فيه إبطالاً للإدغام الأول»[4].

---

١) **البيت** من البحر البسيط، وهو لقنعب بن أم صاحب.

واللغة فيه: (عاذل): العذل هو العتاب واللوم.

والمعنى: يصف الشاعر نفسه بالكرم ولو كان من يجود عليه بخيلا وحريصا.

والشاهد فيه قوله: (ضننوا)، حيث اضطر الشاعر إلى فك التضعيف شذوذاً للضرورة، والأصل: ضنُّوا.

ينظر: الكتاب ١/ ٢٩، والأصول لابن السراج ٣/ ٤٤١،، والخصائص ١/ ١٦٠، والمنصف ١/ ٣٣٩، شرح الشافية للرضي٣/ ٢٤١،اللسان مادة (ع ذ ل) ١٣/ ٤٦٤، المقاصد الشافية ٩/ ٤٤٤.

٢) الجُسس:المس باليد.

٣) المقاصد الشافية ٩/ ٤٣٩.

٤) همع الهوامع ٣/ ٤٤٣.

الخاتمة

هذا ما وفَّق الله –تعالى– إليه، وأعان عليه مما وسعه الجهدُ وبلغته المقدرةُ، وأسأل الله–عز وجل–أن تتحقق الإفادةُ منه فإنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه، وقد توصلت من خلال البحث إلى عدة نتائج كما يأتي:

أولًا: أكَّدَ البحثُ الحكمة في كيفية تخلص اللغة من كل ثقيل بالتغيير الذي يحدث في بنيةِ الكلمة، كما أكَّد تنوعَ الأساليب التي تُخلص الكلمة من الثقل أو اللبس بغيرها، كالفرار بالإبدال أو الإعلال، كما أكَّد أنَّ هناك فرقًا بينَ الثقل النَّاتج عن توالي الأمثال، والناتج عن توالي المتحركات، إذ إنَّ توالي الأمثال أشدُّ ثقلا.

ثانيًا: دلَّلَ البحث على رجحان رأي البصريين بأنَّ أصل (فُعَلة) هو (فَعَلة)، ولكن ضُمت الفاء للفرار من التباس معتل اللام بصحيحها، كـ(غُزاة)، جمع (غازي)، حيث ضُمَّت فاؤها للتفرقة بينها وبين ما جاء صحيح اللام كـ(كَهَنة) جمع (كاهن)، كما تبين ضعف رأي الكوفيين القائلين بأنَّ أصل(فُعَلة) هو (فُعَّل).

ثالثًا: أظهرَ البحثُ أنَّه لا يُجمع بين العِوض والمعوض عنه كما تبين في تصغير: أخت، تقول: أُخويّ لا أختيّ، خلافا ليونس الذي يرى أنَّ التاء ليست للتأنيث فأجاز: أختيّ، وتقول في (ابن) بنويّ لا ابنويّ.

رابعًا: أكَّدَ البحث أنَّ الفعل (يَرَى) مخفف من (يرْأى) بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، وهناك من العرب من يستعمل الأصل المتروك (يرأى)، كما أكَّدَ أنَّ الإعلالَ فرع والفعل فرع، فكان الفعل أَولَى من الاسم بالإعلال، وأنَّ الاسم إذا كان آخره زيادة تختص بالأسماء صُحح ما قبل هذه الزيادة، كالواو في الجولان؛ لأنَّ الألف والنون المزيدتين مزيلة لشبه الاسم بالفعل.

خامسًا: أظهر البحثُ أنَّ الكلمة قد تأتي على غير القياس مخافة الالتباس بغيرها كما في امتناعهم إدغام نحو: قصَص، وعَدد؛ لئلا يلتبس وزن (فَعَل) بـ(فَعْل).

هذا، وما كان في البحث من توفيق فمن الله، وما كان فيه من قصور فأدعو ربي أن يتجاوز عني.

فهرس المصادر والمراجع

- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات بن الأنباري، ت.د/ جودة مبروك محمد مبروك، راجعه د/ رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى.

-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، ت.د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجى، بالقاهرة، ط. أولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).

-أساس البلاغة للزمخشري، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان، ط أولى ١٤١٩ه-١٩٩٨م.

-التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ت. محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤٢١هـ -٢٠٠٠).

-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، ت: أ.د/ محمد علي فاخر، أ.د/ جابر البراجة، ومن معهما، دار السلام، القاهرة، ط أولى ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م.

-التكملة لأبي علي الفارسي، ت/ كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط. الثانية ١٤١٩ه-١٩٩٩م.

-الخصائص لابن جني، ت/ محمد علي النجار، الناشر: المكتبة العلمية.

-ديوان حسان بن ثابت، حققه د/ وليد عرفات، دار صادر-بيروت ٢٠٠٦م.

-ديوان ذي الرمة، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ط دار المعرفة ٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ، بيروت- لبنان.

-ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت-لبنان.

-ديوان عمر بن أبي ربيعة، ط دار القلم، بيروت- لبنان.

-ديوان كثير، شرح إحسان عباس، ط دار الثقافة، بيروت ١٩٢٨م.

-سر صناعة الإعراب لابن جني، ت. د/ حسن هنداوي.

- شرح الكافية لابن مالك، ت.د/ علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، ط الأولى١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

-شرح الشافية للرضي، ت/ يوسف حسن عمر، ط. قاز يونس، بنغازي، الثانية (١٩٩٦م).

-شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، طبع بأمرالمشيخة، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، شارع الكحكيين.

-ضرائر الشعر لابن عصفور، ت/السيد إبراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م، دار الأندلس للطباعة والنشر.

-الفرار اللغوي في كتاب سيبويه ص٣٦٩.، تأليف/ الجبوري صالح كاظم عجيل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، المجلد١، العدد١٦، جامعة بابل-العراق ٢٠١٤م.

-الكتاب لسيبويه، ت. أ/ عبدالسلام هارون، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

-لسان العرب لابن منظور، ط. بولاق. مصر، الأولى (١٣٠٠هـ).

-المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ت/علي النجدي ومَن معه، مطابع الأهرام-القاهرة١٤١٥ه-١٩٩٤م.

-المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، ت/ محمد كامل بركات.

-المقاصد الشافية للشاطبي، حقق الجزء الأول، د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، ط. أولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م)، وحقق الجزء الثاني.أ.د/ محمد إبراهيم البنا،

وحقق الجزء الرابع، أ.د/ محمد إبراهيم البنا، والدكتور/ عبد المجيد قطامش، وحقق الجزءين الخامس والسادس، د. عبدالمجيد قطامش.

-الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور الإشبيلي، ت/ فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ط١، ١٩٩٦م.

-المنصف لكتاب التصريف لابن جني، ت/ إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣ه-١٩٥٤م.

-همع الهوامع للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط. أولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).